اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير الإسكوا عن التعاون الفني ٢٠٠٦

E/ESCWA/PPTCD/2007/Technical Material. 1 07-0230

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المسح. ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها. على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد من البلدان. أو أي إقليم أو أية مدينة أو أية منطقة. أو أية سلطة من سلطات أي منها. أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

لمحة عن الإسكوا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) هي الذراع الإنمائية للأمم المتحدة في منطقة غربي آسيا. والإسكوا هي من اللجان التابعة مباشرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي هو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تنسيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. واللجان الإقليمية الأخرى هي: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي.

ومع أن المنطقة تختزن ثروة من الموارد الطبيعية، تواجه تحديات كبيرة في تلبية الحاجات الإنمائية الأساسية لجميع سكانها وفي التوزيع المتكافئ للثروة بين سكان المنطقة وبين بلدانها. وإضافة إلى ذلك، تشهد المنطقة حالة من انعدام الاستقرار السياسي، تعرقل الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان الأعضاء. وتهدف الإسكوا إلى تحسين مستوى معيشة سكان المنطقة بالعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد أنشئت الإسكوا في عام ١٩٧٣ تحت اسم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ثم عُدل اسمها في عام ١٩٨٥، تعبيراً عن المهام الجديدة التي أنيطت بها في مجال التنمية الاجتماعية، إضافة إلى مهامها الأصلية.

وتضم الإسكوا ١٣ عضواً: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن. وتقدم الإسكوا الدعم للبلدان الأعضاء من خلال تشجيع الحوار في مجال السياسة العامة، وإجراء أعمال البحث والتحليل، وتقديم المساعدة الفنية، والتنسيق بين هيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة، والعمل مع المنظمات الإقليمية ومنها جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي.

وتبلغ ميزانية الإسكوا السنوية نحو ٣٢,٢ مليون دولار، تصل حصة المساعدة الفنية إلى ٥,٦ ملايين دولار في السنة. وتتخذ الإسكوا مقراً لها في بيروت وتضم أكثر من ٢٥٥ موظفاً من حوالى ثلاثين بلداً. ويخضع عمل اللجنة لإشراف الدورة الوزارية، واللجان الفنية، والهيئة الاستشارية المؤلفة من سفراء البلدان الأعضاء، والإدارة العليا. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن اللجنة من الموقع التالي: http://www.escwa.org.lb

المحتويات

تصدير ٥

استراتيجية الإسكوا للتعاون الفني ٧

الأهداف الإنمائية للألفية في عمل الإسكوا ١١

الفصل ١: إدارة موارد المياه والطاقة ١٣

الفصل ٢: السياسات الاجتماعية المتكاملة ٢٣

الفصل ٣: التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي ٣١

الفصل ٤: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي ٤١

الفصل ٥: تطوير القدرات الإحصائية ٤٧

الفصل ٦: مشاركة المرأة والنهوض بها ٥٣

الفصل ٧: الاهتمام بالشعوب التي تعيش في البلدان والأراضي التي تعاني من النزاعات ٥٩

المرفقات

١. وقائع وأرقام لعام ٢٠٠٦ ..... ٦٥

٢. النفقات على التعاون الفني في عام ٢٠٠٦ ..... ٧٠

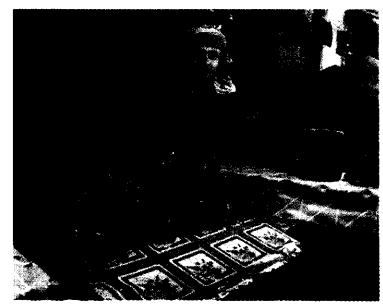

تصدير

يسرني أن أقدم لكم تقرير الإسكوا الأول عن التعاون الفني، وقد طال انتظاره. والهدف من هذا التقرير هو إطلاع جميع المعنيين على التقدم الذي أنجزته الإسكوا في برنامج التعاون الفني في عام ٢٠٠٦، على الرغم من جو عدم الاستقرار الذي يضع المنطقة أمام الكثير من التحديات.

ويوضح التقرير الإنجازات العملية التي حققتها الإسكوا في العام الماضي، ومنها الإطار الحديث للسياسات الاجتماعية المتكاملة، وجهود دعم المؤسسات الأكاديمية في العراق، ومبادرة التجارة والبيئة في المنطقة.

وأنشطة الإسكوا في مجال التعاون الفني هي عنصر مكمل وداعم لعملها التحليلي والتشريعي. ويقع هذا التقرير في سبعة فصول تبين العمل الذي أنجزته الإسكوا في مجالات العمل الأربعة ذات الأولوية للمنطقة وهي: (أ) إدارة موارد المياه والطاقة؛ (ب) وريادة مشروع السياسات الاجتماعية المتكاملة؛ (ج) وتعزيز التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي؛ (د) وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. كما تتناول ثلاثة مجالات مرتبطة بجميع الأولويات هي: بناء القدرات الإحصائية، والمشاركة الفعالة للمرأة، ودعم البلدان المتضررة من النزاعات.

وآمل أن يوضح هذا التقرير أيضاً المساعدة الفنية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وأن يرسي الأسس السليمة لتصميم مشاريع وبرامج التعاون الفني التي تعزز قدرة البلدان الأعضاء على تحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

وبغية تقديم صورة وافية، يشمل هذا التقرير البرامج والمشاريع الممولة من خارج الميزانية وكذلك الممولة من الموارد المخصصة لأنشطة التعاون الفني من الميزانية العادية للأمم المتحدة (البرنامج العادي للتعاون الفني).

وآمل أن يكون في مضمون هذا التقرير ما يأتي بالفائدة على القراء وما يحظى باهتمامهم.

M Tallawy

مرفت تلاوي
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين التنفيذي للإسكوا

استراتيجية الإسكوا للتعاون الفني

وضعت الإسكوا استراتيجية ديناميكية ومرنة لبرنامج التعاون الفني تهدف إلى معالجة القضايا الراهنة السريعة التغير والتحديات التي يُحتمل أن تواجهها البلدان الأعضاء. وقد اعتمدت الإسكوا هذه الاستراتيجية في دورتها الثالثة والعشرين في أيار/مايو ٢٠٠٥. وهي تتضمن المبادئ الرئيسية للتعاون الفني مع البلدان الأعضاء، والمجالات التي يتركز فيها هذا التعاون، وأساليب تنفيذه. وتتضمن هذه الاستراتيجية أيضاً مبادئ توجيهية لتحويل الأهداف الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة إلى مبادرات عملية لبناء القدرات. وتتصف هذه الاستراتيجية بما يكفي من المرونة لتلبية حاجات البلدان الأعضاء ومطالبها الطارئة.

ما هو التعاون الفني؟

تدعم الإسكوا بعملها التشريعي والتحليلي نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقات الدولية، ومنها العمل على تشجيع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتهدف من خلال التعاون الفني إلى تحويل المعرفة والخبرة المتراكمة إلى أنشطة عملية.

والغاية من التعاون الفني هي بناء قدرات الأفراد والمؤسسات والمجتمعات. وهذا التعاون لا يقتصر على نقل المهارات والمعارف، بل يشمل تقديم مجموعة واسعة من الخدمات التي تضمن التزام البلدان بالمشاريع المنفذة وتحقيق استدامة النتائج.

التركيز على القضايا الرئيسية

ترتكز أنشطة التعاون الفني على نقاط القوة والمزايا المقارنة التي تتمتع بها الإسكوا في:

- المنظور الإقليمي؛
- المكانة الحكومية الدولية؛
- مهارات الموظفين المتعددة التخصصات؛
- فعالية الدور الرائد في المنطقة في السياق العالمي.

ويعتمد التعاون الفني في الإسكوا على التشاور مع الجهات المعنية في الدول الأعضاء لتلبية الاحتياجات الفنية اللازمة لتحقيق النتائج. ويوجه هذا التعاون إلى البلدان التي تحتاج إليه ويركز على المجالات التي تستطيع فيها اللجنة أن تحقق إنجازاً ملموساً.

ويركز عمل الإسكوا على الأولويات الأربع التالية:

- إدارة موارد المياه والطاقة؛
- ريادة مشروع السياسات الاجتماعية المتكاملة؛
- تعزيز التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي؛
- تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

ويركز عمل الإسكوا أيضاً على ثلاث مسائل تشمل الأولويات الأربع هي:

(أ) بناء القدرات الإحصائية في المنطقة؛

(ب) تمكين المرأة ومشاركتها الفعالة، ولا سيما في النشاط السياسي والاقتصادي؛

(ج) مساعدة الشعوب التي تعيش في البلدان والأراضي المتضررة من النزاعات.

ويشمل التعاون الفني مجالات العمل التالية:

(أ) القضايا المشتركة على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني؛

(ب) القضايا العابرة للحدود التي تعني البلدان المجاورة؛

(ج) القضايا الحساسة الناشئة التي تتطلب مهارات في الدعوة والتفاوض؛

(د) فرص التعاون بين المناطق وبين بلدان الجنوب؛

(هـ) القضايا الوطنية الناشئة التي تقع ضمن مجالات عمل الإسكوا واختصاصاتها.

الدقة في التنفيذ

يتطلب نجاح استراتيجية التعاون الفني ما يلي:

(أ) الالتزام من جهة البلدان الأعضاء؛

(ب) فعالية وسرعة في عملية اتخاذ القرار على جميع المستويات؛

(ج) مشاركة فعالة من المستفيدين والشركاء في وضع الاستراتيجية وتنفيذها.

ويهدف برنامج الإسكوا للتعاون الفني إلى تلبية الحاجات الإقليمية ودون الإقليمية من برامج بناء القدرات. وتحقيقاً للمرونة المطلوبة، من الضروري أن تعمل الإسكوا على بناء الشراكات وتعبئة الموارد.

ويمكن تقسيم خدمات وأنشطة التعاون الفني حسب الفئات التالية:

(أ) بناء قدرات الأفراد والمؤسسات؛

(ب) تبادل المعرفة والخبرة؛

(ج) دعم السياسة العامة وتقديم الخدمات الاستشارية في التنفيذ؛

(د) الدعوة والحوار بشأن القضايا الناشئة والحساسة؛

(هـ) المشاريع الميدانية الابتكارية والقابلة للتعميم.

ولا تستطيع الإسكوا العمل بمفردها. فالشراكات الاستراتيجية ضرورية لضمان الفعالية في تقديم خدمات التعاون الفني ذات النتائج المستدامة. والشراكات الإقليمية ضرورية لدعم المبادرات والأنشطة العملية الجديدة.

وقد ساعدت هذه الشراكات الإسكوا في تحسين تخطيط الموارد وزيادة الفعالية والكفاءة في استخدامها، وتغيير موضع التركيز بهدف تعميق أثر أنشطة التعاون الفني وزيادة قدرتها على تلبية حاجات المستفيدين.

ومن أبرز شركاء الإسكوا المنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، وجهات مانحة من القطاع الخاص، ومنظمات وهيئات تابعة للأمم المتحدة، إضافة إلى منظمات دولية وحكومية أخرى[1].

ولمزيد من المعلومات حول كيفية الاستفادة من التعاون الفني يرجى الاطلاع على الموقع التالي:
www.escwa.org.lb/divisions/pptcd.asp

ضمان الجودة في أنشطة التعاون الفني

تخضع أنشطة التعاون الفني لتقييم منتظم. ومن أساليب التقييم ملء الاستمارات في ورشات العمل، وأجراء الدراسات والمقابلات الميدانية لقياس نوعية الخدمات التي تقدمها الإسكوا.
وفيما يتعلق بالخدمات الاستشارية الإقليمية، جرى توزيع ٨٢ استمارة تقييم على بلدان الإسكوا والمنظمات التي استفادت من الخدمات الاستشارية في عام ٢٠٠٥. وتجاوز معدل الاستجابة ٧٠ في المائة، وصنفت نسبة ٨٥ في المائة من الإجابات خدمات الإسكوا بأنها مقدمة في الوقت المناسب، ومن نوعية تتراوح بين الجيد والجيد جداً. وأفادت نسبة ٩٠ في المائة من الإجابات بأن التوصيات الصادرة عن البعثات الاستشارية مناسبة وقابلة للتطبيق ومفيدة للعمل في المستقبل. وأشارت غالبية الإجابات إلى أن الخدمات الاستشارية قدمت مساهمة إيجابية مباشرة في عمل الجهات المستفيدة. ومن إنجازات الخدمات الاستشارية التي أوردها المستفيدون: (أ) وضع الاستراتيجيات وخطط العمل المناسبة؛ (ب) تحسين الإجراءات النافذة والهياكل التنظيمية؛ (ج) المبادرة في المشاريع؛ (د) تنفيذ الأنشطة وتقييمها بأسلوب دقيق. وقد اعتُبرت الخدمات التي تقدمها الإسكوا مفيدة على اختلاف أنواعها، ولوحظ تفضيل الورشات التدريبية وأنشطة التعاون الفني، تليها الخدمات الاستشارية في مجال السياسة العامة، ثم تحديد المشاريع وإعدادها وتنفيذها. وأشارت نسبة ٧٢ في المائة من الإجابات إلى نشوء علاقات جيدة أو جيدة جداً بين المستفيدين من جهة، وموظفي الإسكوا ومستشاريها الإقليميين من جهة أخرى.

مواضع التحسين

من الممارسات الجيدة والدروس المستقاة والمقترحات التي يجدر بالإسكوا أن تأخذها في الاعتبار في برامجها المقبلة: (أ) إنشاء قاعدة بيانات للخبرات في المنطقة؛ (ب) تحسين متابعة توصيات البعثات الاستشارية؛ (ج) تكثيف البعثات وإطالة مدتها؛ (د) إشراك الخبراء الوطنيين في البعثات الاستشارية؛ (هـ) إخضاع الخدمات المقدمة للرصد والتقييم بانتظام؛ (و) زيادة الورشات التدريبية للوزارات والهيئات الحكومية الأخرى؛ (ز) تحسين نشر المعلومات عن برامج الإسكوا وأنشطتها؛ (ح) تنظيم الاجتماعات الإقليمية لتبادل المعارف بين البلدان الأعضاء؛ (ط) تعميم الإنجازات والدروس المستقاة من بلد معين على جميع البلدان الأعضاء، وبين البلدان الأعضاء وبلدان المناطق الأخرى.

(١) يتضمن المرفق الأول قائمة بأسماء الشركاء والجهات المانحة لعام ٢٠٠٦.

الأهداف الإنمائية للألفية هي مجموعة من ثمانية أهداف، تخضع لمهل زمنية محددة ولمؤشرات قابلة للقياس، وتعنى بتخفيف حدة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للجميع بحلول عام ٢٠١٥. وترتكز الأهداف الإنمائية للألفية على المبادئ والالتزامات المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في مؤتمر القمة للألفية في عام ٢٠٠٠. وقد كررت البلدان العربية التزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الإعلان العربي حول متابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية (جامعة الدول العربية، ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٥).

ومن الإنجازات البارزة التي حققتها الإسكوا على هذا الصعيد، مشروع رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية والإبلاغ عنه، وما رافقه من أنشطة لبناء القدرات اللازمة. وقد أدت الإسكوا دوراً رائداً في هذا المشروع، إذ تولت تنسيق الجهود التي بُذلت في إطار منظومة الأمم المتحدة، وكان من نتائجها إصدار التقرير الأول عن الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، ٢٠٠٥، الذي شمل البلدان العربية الاثنين والعشرين[٢]. وأعد هذا التقرير في سياق التحضير لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (نيويورك، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)، وكان الهدف منه التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية وبناء القدرات لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق تلك الأهداف في المنطقة العربية والإبلاغ عنه.

ويتبين من التقرير أن التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كان متفاوتاً في المنطقة العربية، حيث سُجلت فوارق شاسعة بين مجموعات البلدان. فبلدان مجلس التعاون الخليجي حققت مستوى جيداً نسبياً، بينما قد تواجه بعض البلدان كاليمن والعراق وفلسطين صعوبات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ويتفاوت وضع بلدان المشرق وبلدان المغرب المتوسطة الدخل من حيث إمكانات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا بد من تكثيف الجهود في مختلف أنحاء المنطقة لتحقيق تلك الأهداف، ولا سيما المعنية بتخفيف حدة الفقر والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية.

ولا بد أيضاً من تعزيز التضامن وبناء الشراكة على صعيد المنطقة لترسيخ أطر سياسات الاقتصاد الكلي الراعية للفقراء بهدف تخفيف حدة الفقر في مختلف البلدان. ومن الضروري كذلك استغلال الموارد العامة المتوفرة في المنطقة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة في مختلف أنحائها. وتتطلب إتاحة هذه الموارد إحلال الأمن والسلم في المنطقة، وترسيخ التكامل الإقليمي في التجارة والنقل، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وفقاً لمبادئ الإدارة المتكاملة، ومنها المياه والبيئة والطاقة. وفي ظل هذا الواقع، تبدو الصورة العامة للمنطقة حافلة بتحديات كبيرة، وكذلك بفرص استثنائية للتحول والتغيير.

(٢) الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠٠٥، E/ESCWA/SCU/2005/3/Rev.1. متاح على الموقع:
http://www.escwa.org.lb/ information/publications/edt/upload/scu-05-3.pdf

إدارة موارد المياه والمعالجة

المياه والطاقة هما من المقومات الأساسية للحياة. لا تزال أعداد كبيرة من سكان منطقة الإسكوا محرومة من إمدادات مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي الملائمة. كما إن ثلث سكان المنطقة العربية تقريباً لا يزالون محرومين من الكهرباء. وتحاول الإسكوا مساعدة الفئات المحرومة، وخصوصاً المهمشة والفقيرة في الحصول على هذه المقومات الأساسية، في إطار العمل على تحقيق الهدف ٧.

ويشدد الهدف ٧ الذي يعنى بكفالة الاستدامة البيئية، على ضرورة التقيد بحماية البيئة في ممارسة مختلف أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والغاية من ذلك هي استعادة ما فُقد من الموارد البيئية وخفض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول المستدام على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

وتبذل الإسكوا جهوداً في التعاون الفني لدعم الحكومات في وضع استراتيجيات واتخاذ إجراءات لتحسين الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية.

صورة: © أحمد قادر

شح المياه

شح المياه هو من التحديات الرئيسية في منطقة الإسكوا. فقد بدأ شح الموارد المائية اعتباراً من السبعينات، واليوم تكاد المنطقة تعتمد على استيراد المياه من الخارج، ضمن الواردات من المواد الغذائية، أكثر من اعتمادها على مواردها المائية المتجددة.

ويقدر الحد الأدنى اللازم من المياه لتلبية حاجات الزراعة والصناعة والطاقة والبيئة بحوالى ١٧٠٠ متر مكعب للفرد. وفي عام ٢٠٠٣، لم يتجاوز المتوسط السنوي من الموارد المائية المتوفرة في منطقة الإسكوا، سواء أكان من الموارد التقليدية أم غير التقليدية، ١٠٢٩ متراً مكعباً للفرد. ويُشار في هذا السياق إلى أن حصة الفرد في السنة لم تتجاوز ٥٠٠ متر مكعب في أكثر من نصف بلدان الإسكوا.

وتشير التوقعات، استناداً إلى معدلات النمو السكاني في الأجل الطويل، إلى أن هذه المشكلة ستتفاقم في المستقبل. وسيضطر سكان المنطقة إلى الاستعانة بالموارد المائية غير التقليدية لتلبية حاجاتهم الأساسية. ومن المصادر الرئيسية غير التقليدية تحلية مياه البحر في بلدان مجلس التعاون الخليجي وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي في الجمهورية العربية السورية والعراق ومصر.

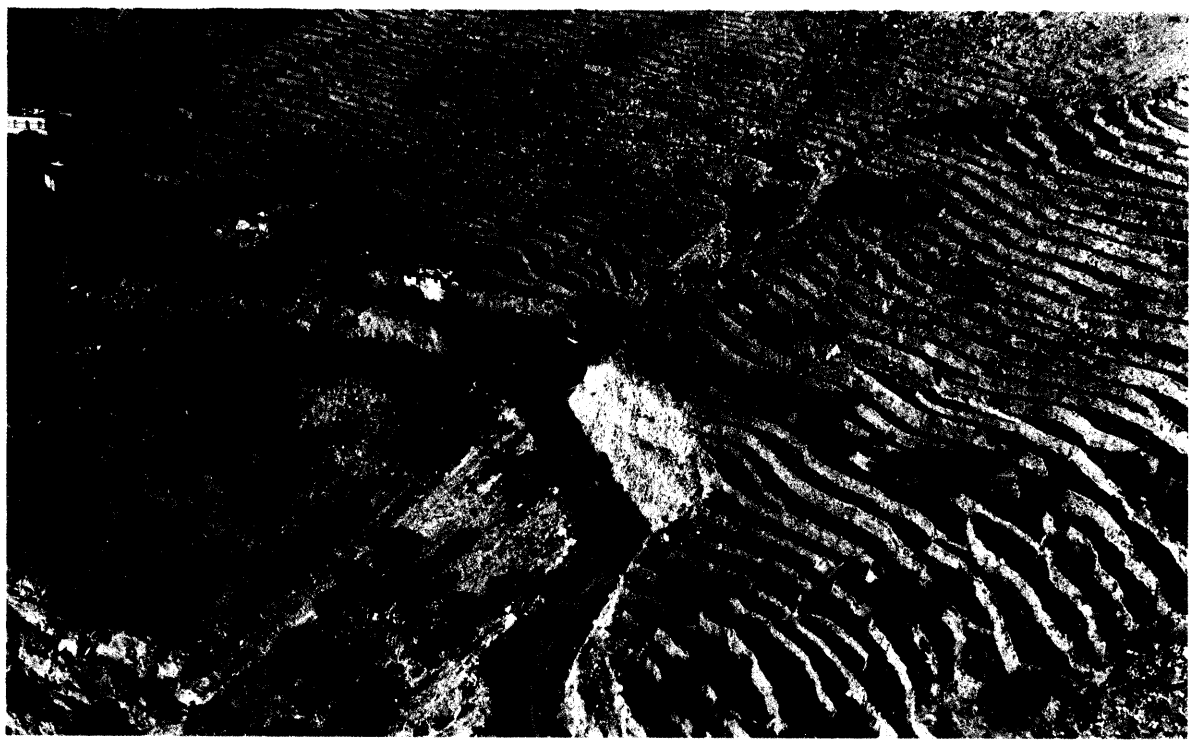

صورة: © أودن موزفي

شح الموارد المائية المتجددة في منطقة الإسكوا

يمكن قياس شح المياه بمؤشر العائق المائي. وهذا المؤشر يقدر حصة الفرد السنوية من المياه المتجددة المتوفرة ويحدد مختلف مستويات الإجهاد المائي. وبحلول عام ٢٠١٥، العام المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لن يكون سوى العراق فوق مستوى الشح الشديد.

الإجهاد المائي في مجموعة من البلدان

مستوى الإجهاد المائي	البلدان الأعضاء في الإسكوا
لا شح (٣٠٠٠-١٧٠٠ متر مكعب للفرد)	العراق
الإجهاد المائي (١٧٠٠-١٠٠٠ متر مكعب للفرد)	الجمهورية العربية السورية
الشح الشديد (١٠٠٠-٥٠٠ متر مكعب للفرد)	عُمان ولبنان ومصر
الشح الكبير (٥٠٠-٢٠٠ متر مكعب للفرد)	فلسطين واليمن والمملكة العربية السعودية
الشح الحاد (أقل من ٢٠٠ متر مكعب للفرد)	الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت

الحلول الإقليمية:

إدارة المياه الجوفية المشتركة في منطقة المتوسط

مع اشتداد شح المياه في بلدان المتوسط، يتزايد التنافس على خزانات المياه الجوفية المشتركة دولياً. ولذلك تساعد الإسكوا في وضع أدوات لرصد المياه الجوفية المشتركة وتقييمها وإدارتها في بلدان الشراكة الأوروبية المتوسطية، وهي الأردن وألبانيا وإيطاليا وفلسطين وكرواتيا ولبنان والمغرب واليونان.

وفي عام ٢٠٠٦، جرى استعراض السياسات والرؤى والتوقعات الخاصة بالمنطقة في مجال المياه في ورشتي عمل شارك فيهما ٤٦ خبيراً يمثلون مجموع بلدان الشراكة الأوروبية المتوسطية. ومن نتائج هاتين الورشتين:

- وضع مسودة إطار سياسة عامة للتعاون بين الدول بشأن خزانات المياه الجوفية المشتركة في نيسان/أبريل ٢٠٠٦؛
- بدء التحضيرات لمشروع إدارة خزانات المياه الجوفية المشتركة دولياً بالتعاون مع البرنامج الهيدرولوجي الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛
- العمل على إنشاء قاعدة بيانات شاملة لخزانات المياه الجوفية في منطقة المتوسط.

وهذا العمل هو مشروع مشترك تضطلع به الإسكوا مع منظمات إقليمية ودولية أخرى، هي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمعهد الألماني للعلوم الجيولوجية والموارد الطبيعية.

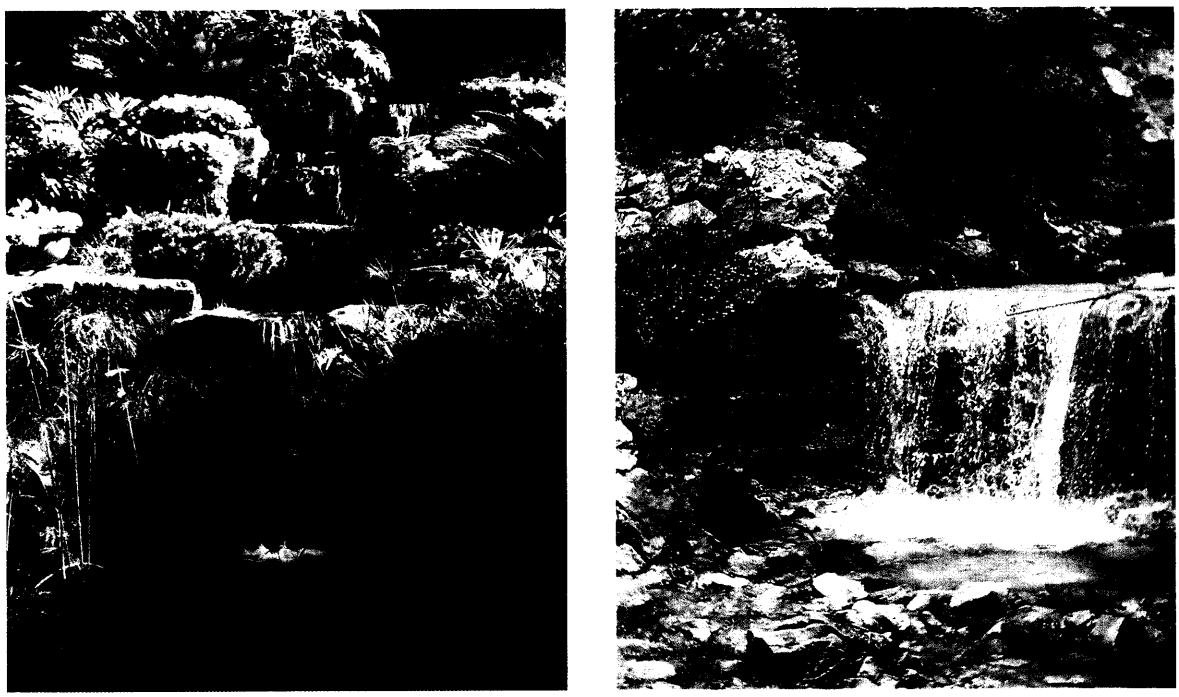

صور: © أحمد قادر

الحصول على إمدادات المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي

تواجه مصالح المياه عوائق اقتصادية واجتماعية ومالية ومؤسسية تحد من قدرتها على تأمين المياه النظيفة بأسعار معقولة. وتتفاقم هذا الصعوبات في ظل ضعف التنسيق بين مصالح المياه في مختلف أنحاء منطقة الإسكوا.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بذلت الإسكوا جهوداً مشتركة مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني لإطلاق رابطة مصالح المياه في البلدان العربية. وهدف هذا الرابطة هو تحسين إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة والتركيز على ما يلي:

- تلبية حاجات الفقراء في مختلف أنحاء المنطقة؛
- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولا سيما بتلزم خدمات المصالح المتوسطة الحجم؛
- معالجة المشاكل التي تواجهها المنطقة في إعادة استعمال المياه، ولا سيما المشاكل المتعلقة بالتكنولوجيا والتنظيم والإدارة.

التحدي الإقليمي:

الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين للطاقة

الفقراء هم أشد الفئات تضرراً من تدهور البيئة وصعوبة الحصول على خدمات الطاقة النظيفة بأسعار معقولة. ومع أن المنطقة العربية تختزن موارد ضخمة من الطاقة، سواء أكان من موارد الوقود الأحفوري الناضبة أم من موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح المتجددة، كان حوالى خمس سكانها محرومين من الكهرباء في عام ٢٠٠٣. وهذا الرقم الإجمالي ينطوي على فوارق شاسعة بين مختلف أنحاء المنطقة، حيث تتراوح نسبة الحصول على الكهرباء بين ١٠٠ في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي ودون ٨ في المائة في العديد من أقل البلدان نمواً.

وفي عام ٢٠٠٣، كان ٦٤ مليون شخص، أي ٢١ في المائة من مجموع سكان المنطقة العربية محرومين من إمدادات الكهرباء، فضلاً عن ٦٠ مليون لا يحصلون على قدر كافٍ من هذه الإمدادات. ومعظم هؤلاء هم فقراء الأرياف والمدن. ومن الضروري الاستعانة بتكنولوجيات الطاقة المتجددة لزيادة نسبة الحصول على الطاقة بوسائل سليمة بيئياً ولتخفيف حدة الفقر من خلال تحسين الفرص الاقتصادية.

صورة: © أورن مورفي

الحلول الإقليمية:

الكهرباء في الريف اليمني

في عام ٢٠٠٦، أجرت الإسكوا تقييماً لتطبيقات الطاقة المتجددة الممكنة في المناطق الريفية في مجموعة من بلدان الإسكوا. ونتيجة لهذا التقييم، وضع مشروع نموذجي لتزويد قرية قعوة في الريف اليمني بالنظم الشمسية الكهروضوئية.

ونظمت الإسكوا أيضاً سلسلة من ورشات العمل للتوعية والتدريب، شارك فيها ٣٥ متدرباً من مختلف الهيئات المعنية بتزويد الريف اليمني بالكهرباء لزيادة اطلاعها على تطبيقات الطاقة المتجددة. وأفسحت هذه الورشات المجال أمام استعراض المتطلبات الفنية، ونقل الدراية، وإيضاح الآثار الإيجابية التي يحدثها الحصول على الطاقة في وضع المرأة الريفية.

وفي المرحلة المقبلة من المشروع، سيجري تركيب محطات للنظم الشمسية الكهروضوئية في قرية قعوة لتزويد السكان المحليين بما يحتاجون إليه من إمدادات الطاقة من مصدر موثوق.

تحسين كفاءة الطاقة في قطر

يتزايد الطلب على الكهرباء بشدة في مختلف بلدان مجلس التعاون الخليجي. وإزاء هذا الواقع الخطير، كانت قطر من أوائل البلدان التي طلبت إلى الإسكوا مساعدة في تحسين كفاءة قطاع الكهرباء فيها.

وفي عام ٢٠٠٦، وضعت الإسكوا والمؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء برنامج تعاون وخطة عمل أولية للمباشرة بهذا المشروع النموذجي في قطر.

وفي إطار هذا المشروع، جرى إعداد ثمانية مسوح عن كفاءة الطاقة في القطاعات الرئيسية المستهلكة للطاقة، ارتكزت على جمع بيانات تقنية، وتقييم إمدادات الطاقة والطلب عليها، وقياس الحمل الأقصى للمحطات. وفي عام ٢٠٠٧، سيجري جمع البيانات الاقتصادية وتقييمها بالتركيز على تركيبة تعريفة الكهرباء.

وعلى مثال قطر، تزداد البلدان الأعضاء وعياً بإمكانات التوفير في الكهرباء من خلال تحسين كفاءة الطاقة. وقد أعد اليمن بمساعدة الإسكوا إطاراً لخطة وطنية لكفاءة الطاقة في القطاعات المستهلكة للطاقة.

وضع العلامات الدالة على كفاءة الطاقة

وضع العلامات الدالة على كفاءة الطاقة هو برنامج يُعتمد في مختلف أنحاء العالم لتوجيه مستهلكي الطاقة من الأفراد، والتوعية بأنماط الاستهلاك في المنازل، وتخفيض فواتير الكهرباء المنزلية، وترشيد الطلب الوطني على الطاقة.

وفي عام ٢٠٠٦، نظمت الإسكوا ورشة عمل إقليمية حول وضع العلامات الدالة على كفاءة الطاقة. وحضر الورشة ٣٦ مديراً من إدارات قطاع الطاقة في البلدان الأعضاء. وكان الهدف من الورشة تحسين مهارات المشاركين في كيفية إطلاق برامج وضع العلامات الدالة على كفاءة الطاقة، باعتبارها وسيلة لتحسين استعمال الطاقة. وناقش المشاركون تجارب الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر واليمن. وساعدت الورشة في تحديد عناصر العمل الإقليمي، ومنها اعتماد برنامج موحد على صعيد المنطقة لوضع العلامات الدالة على كفاءة الطاقة، وتزويد المنطقة بمختبرات لفحص الكفاءة، والاستعانة بوسائط الإعلام والمناهج الدراسية للتوعية.

آلية التنمية النظيفة

آلية التنمية النظيفة هي طريقة مبتكرة للاستفادة من استعمال التكنولوجيا النظيفة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عُقدت ورشة عمل إقليمية للتوعية وبناء القدرات حول آلية التنمية النظيفة وإمكانية استفادة دول الإسكوا منها. وشارك في الورشة ٤٠ مديراً من مستوى الإدارة المتوسطة في قطاعي الطاقة والبيئة في مختلف البلدان الأعضاء. واكتسب المشاركون المهارات والمعارف اللازمة لبناء الأجهزة التقنية والمؤسسية لاستخدام آلية التنمية النظيفة لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. وتخلل ورشة العمل استعراض أحكام بروتوكول كيوتو، وتحليل للأولويات الوطنية في مجال التنمية المستدامة، وعرض لتصميم مشاريع آلية التنمية النظيفة.

آلية التنمية النظيفة هي ترتيب ينص عليه بروتوكول كيوتو، ويسمح للبلدان الصناعية بموجب الالتزام بتخفيض غازات الاحتباس الحراري، بالاستثمار في مشاريع تسهم في تخفيض الانبعاثات في البلدان النامية في خيار بديل عن خيار تخفيض الانبعاثات في البلد ذاته عندما يكون ذلك أعلى كلفة. واعتباراً من شباط/فبراير ٢٠٠٧، كان المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة قد سجل ٥١٣ مشروعاً. وتشير التقديرات إلى أن هذه المشاريع تخفض الانبعاثات من غازات الاحتباس الحراري بمعدل ١١٤ مليون طن في السنة.

التحدي الإقليمي:

التدهور البيئي وسوء الإدارة البيئية

يعيش سكان المنطقة في بيئة تعاني من التدهور. فالنمو السكاني (١٦٠,١ مليون في عام ٢٠٠٠ مقابل ١٨٧ مليون في عام ٢٠٠٥)، وأنماط الاستهلاك في القطاعات المختلفة، هي من العوامل التي تسهم في تفاقم الوضع البيئي المتردي. والفقراء هم الفئة الأشد تضرراً من هذا الوضع.

وتستهلك الموارد الطبيعية بسرعة فائقة تؤدي إلى نشوء حلقة مفرغة من الفقر والتدهور البيئي، تعوق التنمية المحلية، وتحدث آثاراً خطيرة على الصعيد العالمي. وهذا الوضع يستدعي نمطاً في التخطيط على صعيد المنطقة يضع البيئة في مقدمة الأولويات.

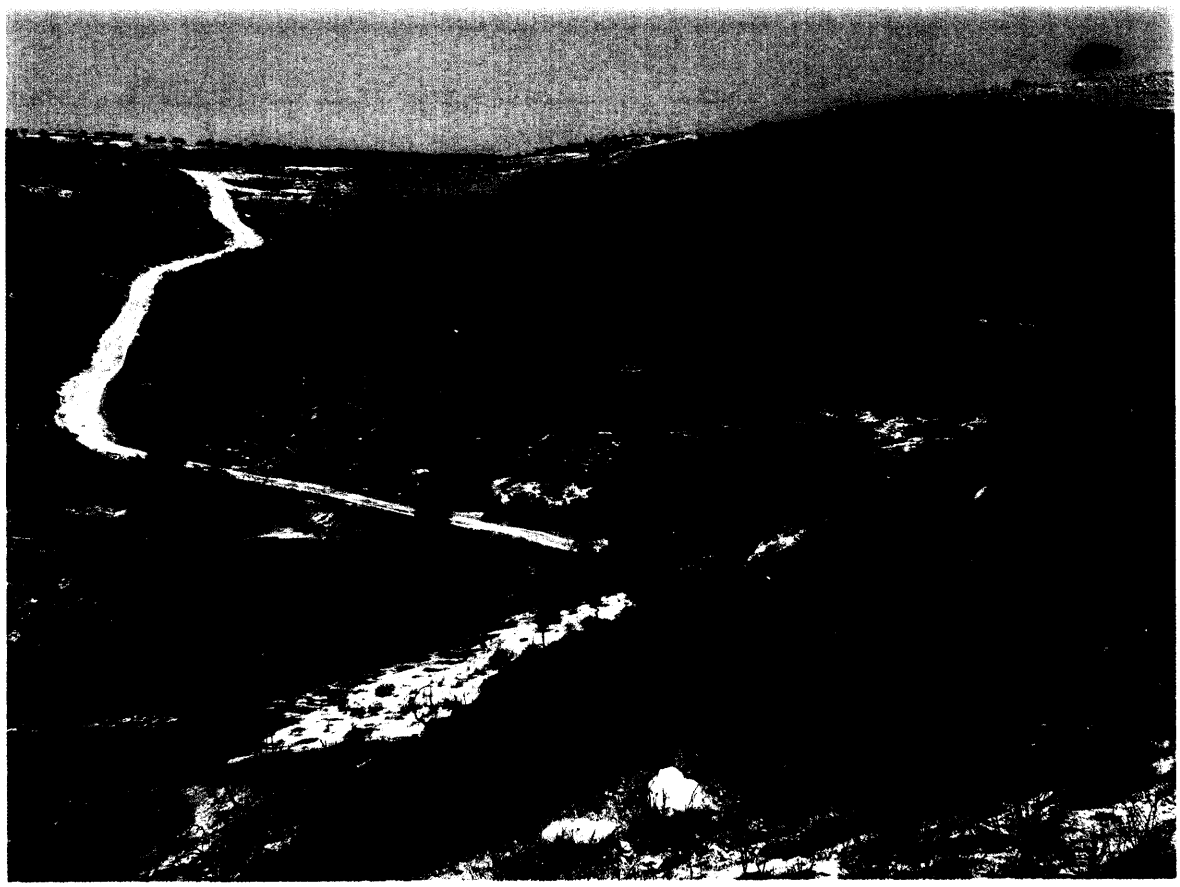

صورة: © أورن مورفي

الحلول الإقليمية:

صورة: © أوين مورفي

تشريعات واستراتيجيات بيئية

يجب أن تعطي البلدان الأعضاء في برامجها الأولوية لمجموعة تدابير، منها حفظ الموارد الطبيعية، والتوعية البيئية، وبناء الشراكات والشبكات، وتعزيز القدرات والموارد المؤسسية والبشرية، ورصد تنفيذ برامج الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة.

وفي عام ٢٠٠٦، اضطلعت الإسكوا بدور رائد في ترسيخ الرؤية الإقليمية لمفهوم الاستدامة من خلال:

- إصدار توصيات بشأن حماية البيئة في سياق خطة استراتيجية لعشرين عاماً في المملكة العربية السعودية، وقد شملت هذه العملية المستويين السياسي والتقني، وكان الهدف منها إدماج الأبعاد البيئية في التخطيط الاستراتيجي للسكان؛
- وضع منهجية لدمج الاعتبارات البيئية في التخطيط الإنمائي في عُمان، وقد ركز الدعم الاستشاري في هذا المجال على حفظ الموارد الطبيعية، ووضع مبادئ توجيهية لدمج الاعتبارات البيئية في التخطيط القطاعي، وإنشاء نظام مركزي للمعلومات والبيانات البيئية؛
- تقديم خدمات استشارية لوزارة النفط والثروة المعدنية في الجمهورية العربية السورية في صياغة استراتيجية التنمية المستدامة لقطاع النفط، والمساهمة في إنشاء المركز الوطني للإنتاج النظيف في الجمهورية العربية السورية؛
- إعداد مشروع قانون للحماية البيئية وعرضه على البرلمان في اليمن. وقد تم التصديق على الهيكل التنظيمي والإطار التنفيذي الخاص بسلطة الحماية البيئية.

٢

السياسات الاجتماعية المتكاملة

لا يزال سكان منطقة الإسكوا يعانون من تفاوت في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. ومن الضروري وضع سياسات اجتماعية شاملة في المنطقة تلبي حاجات بعض الفئات مثل الشباب وذوي الحاجات الخاصة، ومنهم المعوقون والمهاجرون والمسنون والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وترتكز برامج كثيرة للتنمية الاجتماعية على الأعمال الخيرية أكثر مما ترتكز على الحقوق المكتسبة. وكثيراً ما تفتقر السياسات الاجتماعية إلى التماسك والتناسق، ولمشاركة المجتمع المدني، فتبقى عاجزة عن معالجة اتساع الفوارق في الأجور.

وتلتزم الإسكوا بالعمل مع البلدان الأعضاء على اعتماد سياسات اجتماعية متكاملة ومتماسكة، وبتمكين الأفراد من المشاركة في التنمية الاجتماعية.

وترتبط هذه الأولوية بعدد من الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف المعني بتخفيف حدة الفقر الذي يسهم في تحسين الصحة وتعميم التعليم وتحقيق المساواة بين الجنسين، والهدف المعني بتلبية حاجات الفئات الضعيفة.

صورة: © أورن صوفي

التحدي الإقليمي:

عدم وجود سياسات اجتماعية متكاملة

لا يمكن وضع سياسات اجتماعية متكاملة في الفراغ. فافتقار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية إلى التناسق هو موضوع الكثير من النقد على الصعيدين العالمي والإقليمي. ومن الضروري أن تأخذ السياسة الاجتماعية في الاعتبار أثر العولمة، وأن تراعي الخصوصيات الوطنية والإقليمية.

وتصحيحاً لهذه المشكلة، تعمل الإسكوا مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني على جميع مستويات عملية صياغة السياسات الاجتماعية. وتتصدى الإسكوا لشواغل السياسة الاجتماعية، ولا سيما بتوحيد المفاهيم والأدوات التحليلية والسياسات الإنمائية بهدف معالجة القضايا التي تعني الفئات ذات الأولوية.

صور: © أون مورفي

الحلول الإقليمية:

نحو إطار للسياسات الاجتماعية المتكاملة

في عام ٢٠٠٦، ساعدت الإسكوا عدداً من البلدان الأعضاء في تقييم عملية صياغة السياسات الاجتماعية وتصميمها وتنفيذها. كما قدمت الدعم لبرامج الدعوة للسياسات الاجتماعية المتكاملة، التي تشمل مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة، ولا سيما منظمات المجتمع المدني.

■ أدى تعزيز نهج السياسات الاجتماعية المتكاملة في مملكة البحرين إلى إنشاء وحدة للسياسة الاجتماعية ضمن وزارة الشؤون الاجتماعية. وقد نُظمت دورات تدريبية شارك فيها موظفو الوحدة، إضافة إلى موظفين من وزارات وإدارات أخرى معنية. وتجري متابعة التقدم المحرز في عمل الوحدة بانتظام؛

■ قُدمت خدمات استشارية إلى وزارة الاقتصاد الوطني في سلطنة عُمان ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الكويت، وأجريت تقييمات للظروف المحيطة بتنفيذ السياسات الاجتماعية في البلدين لتحديد فرص التعاون بهدف اعتماد السياسات الاجتماعية المتكاملة وترسيخها.

التنمية القائمة على المشاركة

تعمل الإسكوا على الصعيد المحلي بهدف توطيد الشراكة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وتشجيع الحوار بشأن السياسات الاجتماعية. وقد تركز العمل خصوصاً على تحديد نماذج للتنمية الاجتماعية القائمة على المشاركة واعتمادها وتطويرها.

وفي هذا السياق، عقدت الإسكوا ورشتي عمل في اليمن. شارك فيهما مندوبون عن الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز البحث. وركزت الورشتان على منهجيات وآليات تنمية المجتمع المحلي القائمة على المشاركة. واكتسب المشاركون المهارات والمعارف اللازمة لتقييم حاجات المجتمع المحلي، وصياغة المشاريع الإنمائية وتنفيذها وفقاً لهذه الحاجات، وذلك بإشراك جميع قطاعات المجتمع في عملية التقييم والصياغة والتنفيذ.

التحدي الإقليمي:

الحاجات الخاصة بالفئات الضعيفة

يشكل الشباب، الذين لا يتجاوز عمرهم ٢٥ سنة، ٦٥ في المائة من مجموع سكان المنطقة. ويعاني هؤلاء الشباب من البطالة والعمالة الناقصة، ويواجهون صعوبة في الحصول على حقوق أساسية مثل التعليم والصحة. وبينما يتطلع هؤلاء الشباب إلى وسائل وطرائق للتعبير عن هويتهم، يجب ألا يكتفوا بالانتفاع من فوائد التنمية، بل يجب تشجيعهم على التعبير عن آرائهم في القضايا التي تهمهم وعلى أداء دور فاعل في عملية التنمية.

وتضم البلدان النامية ٧٠ في المائة من مجموع المعوقين البالغ ٦٠٠ مليون في العالم. وتبقى الإحصاءات الرسمية التي تقدر عدد المعوقين في العالم العربي بنسبة تتراوح بين ١ و٢ في المائة قاصرة عن التعبير عن الواقع. والتشريعات حيثما وُجدت، هي تشريعات حديثة وتفتقر إلى الكفاءة في التنفيذ. والخدمات المقدمة إلى المعوقين ولا سيما إلى الأطفال غير كافية في المنطقة، باستثناء بعض البلدان الغنية بالنفط.

وإقراراً بهذا التحدي، عُقد المؤتمر العربي الإقليمي حول معايير التنمية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات في أيار/مايو ٢٠٠٣، واقترح اعتماد الاتفاقية الدولية الشاملة المتكاملة لتعزيز وحماية حقوق المعوقين وكرامتهم، وذلك عملاً بنهج الحق في التنمية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية الدولية. وعلى الصعيد الإقليمي، أطلقت جامعة الدول العربية العقد العربي لذوي الاحتياجات الخاصة (٢٠٠٤-٢٠١٣) في أيار/مايو ٢٠٠٤.

صورة: © أوين موفي

الحلول الإقليمية:

صورة: © أورن مورفي

تمكين الشباب

أعدت الإسكوا دليل الشباب العربي لتمكين الشباب، وذلك عن طريق التعاون والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب. ويشمل هذا الدليل قاعدة بيانات عن المنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب، تتضمن لمحة عن السياسات والهياكل والبرامج الخاصة بالشباب. وهذا الدليل متاح على الموقع: www.escwa.org.lb/ayd

ويمكن هذا الدليل المنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب في المنطقة من تنسيق أنشطتها، وبناء الشراكات، وجذب المانحين، وتبادل المعلومات والممارسات الفضلى. كما يسهل التشبيك والتبادل بين الشباب داخل المنطقة العربية وخارجها. وفي عام ٢٠٠٦، ازداد عدد المنظمات غير الحكومية المشتركة في دليل الشباب العربي، بما في ذلك المنظمات المعنية بالشابات.

تمكين المكفوفين من الحصول على المعلومات

يسهم تعزيز مهارات المكفوفين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسهيل حصولهم على المعلومات والمعارف، وزيادة فرص العمل المتاحة لهم وتحسين نوعية حياتهم. وقد أنشئ المركز الإقليمي للوثائق بطريقة البريل لهذه الغاية، بحيث يكون مركزاً إلكترونياً على شبكة الإنترنت يستخدمه جميع المكفوفين في المنطقة العربية.

وأنشئ كذلك المنتدى الشبكي للمكفوفين في مشروع مشترك بين الإسكوا والاتحاد الدولي للاتصالات. وهذا المنتدى هو منتدى افتراضي لنشر المعلومات حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتوفرة للمكفوفين، وهو متاح على الموقع: http://www.escwa.org.lb/nfb/index/asp

التحدي الإقليمي:

التوسع العمراني من غير ضوابط

شهدت منطقة الإسكوا توسعاً عمرانياً سريعاً ومتزايداً، ولو مع بعض الفوارق داخل بلدان المنطقة وفيما بينها. وتشير التقديرات إلى أن عدد سكان منطقة الإسكوا ازداد بنسبة ٨١ في المائة بين عامي ١٩٧٨ و١٩٩٨، حيث وصل إلى ١٥٨ مليون نسمة.

وحدث الجزء الأكبر من النمو في المدن، حيث تضاعف عدد السكان بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٥. وتعيش حالياً نسبة ٦٠ في المائة من مجموع السكان في المدن، وهذا الرقم سيزداد في المستقبل ليبلغ ٦٦ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠.

وكثيراً ما تنشأ مع نمو المدن في المنطقة مشاكل خطيرة، منها انتشار الفقر، واتساع الأحياء العشوائية، والتدهور البيئي، وجميعها عوامل تؤثر على نوعية الحياة سواء أكان على الصعيد المحلي أم على الصعيد العالمي.

الحلول الإقليمية:

تعاونت الإسكوا مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومنظمة المدن العربية بهدف ترسيخ مبدأ التنمية الحضرية المستدامة وضمان السكن اللائق للجميع. وشاركت منطقة الإسكوا على الصعيد الإقليمي في الحملتين العالميتين اللتين أطلقهما برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على مدى ثلاثة أعوام انتهت في عام ٢٠٠٦. وكان الهدف من الحملتين التوعية وتشجيع الحوار بين الحكومات والسلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص حول خمسة مواضيع هامة هي: الإدارة الحضرية، والحق في حيازة المسكن والأرض، والمواطنة وتحسين الإدارة المحلية، وتخفيف حدة الفقر في المدن، وتمكين المجتمع المحلي. وتبنت الحملة الأردن والجمهورية العربية السورية والسودان وفلسطين ومصر واليمن. وتعهدت الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت بالتعاون مع الإسكوا لتبنيها في المستقبل.

صورة: © أون مورفي

صورة: © أحمد قادر

وتضمن إعلان القاهرة الذي أقره المؤتمر الإقليمي العربي للمراجعة والتقييم العشري لتنفيذ جدول أعمال الموئل المنعقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، التزاماً غير مسبوق قطعته السلطات المحلية بتكييف استراتيجيات التنمية الوطنية مع التزام الحملة بتخفيف حدة الفقر، وتوليد فرص العمل، وترسيخ أسس المواطنة، وزيادة مشاركة المجتمع المحلي، وتعزيز الإدارة الجيدة.

المراصد الحضرية المحلية

أصدرت اثنتا عشرة مدينة في المنطقة مراسيم بإنشاء مراصد حضرية محلية لرصد الاستدامة البيئية والاجتماعية. وتلك المراصد هي عبارة عن هيئات حكومية أو مراكز بحثية أو مؤسسات تربوية مكلفة بوضع الأدوات اللازمة للرصد واستخدامها في صنع السياسات. والمرصد الحضري المحلي في المدينة هو الجهة المسؤولة عن تنسيق وضع السياسات الحضرية وتخطيطها، وكذلك عن تعزيز التعاون بين صانعي السياسات والخبراء الفنيين والمندوبين عن مختلف الفئات المعنية.

إعلان القاهرة

اعتمد ممثلو الحكومات العربية إعلان القاهرة بشأن المدن العربية المستدامة وضمان الحيازة والإدارة الحضرية الجيدة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وقد أعادوا بموجبه تأكيد الالتزام بتنمية المدن العربية والمستوطنات البشرية وفقاً لمبادئ جدول أعمال الموئل وعملاً بسياسات متكاملة تعزز أسس الشراكة، وتدعم السلطات المحلية، وتشجع مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائط الإعلام.

ويتضمن الإعلان إشادة بالجهود التي بذلتها الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وشركائهما في المنطقة في إطلاق الحملتين العالميتين في بلدان منطقة غربي آسيا تحت عنوان "الحملة الإقليمية لضمان حيازة المسكن والأرض والإدارة الحضرية الجيدة".

التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي

يشهد العالم مزيداً من التكامل بين الاقتصادات من خلال تجارة السلع والخدمات، وتدفق الأموال، وحركة الأشخاص ونقل المعارف. ولا بد من انتهاز الفرص التي تتيحها العولمة ودرء المخاطر التي تطرحها، بحيث يستطيع كل فرد جني الفوائد من هذه الظاهرة العالمية.

وتركز الإسكوا في معالجة هذه المسألة على ثلاثة مجالات هي: التجارة، والنقل، وتمويل التنمية. وتعمل مع البلدان الأعضاء على ما يلي:

- تسهيل حركة السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال عبر الحدود؛
- تحسين مهارات التفاوض اللازمة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وغيرها من الاتفاقات التجارية؛
- تحسين مناخ التجارة والاستثمار داخل المنطقة؛
- تقديم المشورة في مجال تمويل التنمية، بما في ذلك اتفاقات إعادة هيكلة الديون وإعادة جدولتها والإعفاء منها؛
- تحسين القدرة على مواجهة التحديات التي تطرحها العولمة والاستفادة من الفرص التي تتيحها.

وتندرج هذه الأولوية في سياق تحقيق الهدف ٨ المعني بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. ويتطلب هذا الهدف التزاماً من البلدان النامية والبلدان المتقدمة باعتماد سياسات لتعزيز النمو، والتكامل الاقتصادي والاجتماعي، والتعاون في مواجهة تحديات العولمة.

صورة: © أوين موزلي

البطء في تحرير التجارة

على الرغم من الروابط الثقافية واللغوية المشتركة، لا تتجاوز حصة التجارة البينية ١٠ في المائة من مجمل العمليات التجارية في المنطقة العربية (٢٠٠٤). وجاء اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد أعوام من الضغط بهدف تحرير التجارة الإقليمية.

وعلى الصعيد العالمي، انضمت إلى منظمة التجارة العالمية ثمانية بلدان من أعضاء الإسكوا، هي الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية. ولا تزال الجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان واليمن تنجز إجراءات الانضمام إلى المنظمة. ولم يجر أي اتصال رسمي بين المنظمة وفلسطين بعد.

ولا تزال بلدان عديدة تبقي القطاع الخاص خارج نطاق الشراكة في عملية التنمية. فحصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصل إلى ٩٠ في المائة من مجموع الأعمال. إلا أن هذه المؤسسات تصطدم بصعوبات في التجارة الدولية ناجمة عن تعقيد الإجراءات. ويمكن أن يستفيد الاقتصاد برمته من تسهيل عمل هذه المؤسسات.

صورة: © أورن مورفي

الحلول الإقليمية:

مرادفا العولمة: منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية-المتوسطية

منظمة التجارة العالمية

في عام ٢٠٠٦، ساعدت الإسكوا البلدان الأعضاء في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومتابعة المفاوضات مع المنظمة:

في الجمهورية العربية السورية جرى إعداد مسودة السياسة التجارية وتحديد الأولويات التجارية. كما جرى تدريب مسؤولين من وزارة الاقتصاد والتجارة في ورشة عمل عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عقدتها الإسكوا بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

في اليمن نظمت الإسكوا ورشة عمل أسهمت في تعزيز مهارات مسؤولين من وزارة الصناعة والتجارة بهدف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛

رحبت الجماهيرية العربية الليبية والسودان بخدمات الإسكوا الاستشارية في موضوع الفرص والعقبات التي تمثلها منظمة التجارة العالمية، ولا سيما في تجارة الخدمات؛

شارك ممثلون عن بلدان مجلس التعاون الخليجي في ورشة عمل عُقدت في المملكة العربية السعودية، وتناولت الالتزامات المحددة في إطار منظمة التجارة العالمية، ولا سيما في مجالي السلع والخدمات.

منطقة التجارة الحرة الأوروبية-المتوسطية

أجرت الإسكوا استشارات مع أصحاب المصلحة في المنطقة العربية وأسهمت في إطلاع البلدان الأعضاء على الفوائد والمخاطر التي يحتمل أن تنتج من إنشاء منطقة التجارة الحرة الأوروبية-المتوسطية. فهذا المشروع يعزز التكامل الإقليمي من خلال تسهيل حركة الأموال والسلع والأشخاص عبر الحدود. وفي عام ٢٠٠٦، أجرت الإسكوا تقييمات شملت أربعة مواضيع ذات أولوية هي:

أثر تحرير التجارة على البيئة؛

أثر تحرير الزراعة؛

احتمال الحاجة إلى الإصلاح الضريبي؛

آثار تحرير التجارة على العمالة في المدن والتنويع الصناعي.

وقد أسهم ذلك في تقييم أثر الاستدامة لمنطقة التجارة الحرة الأوروبية-المتوسطية، الذي يجرى بتمويل ورعاية من المفوضية الأوروبية.

التجارة محرك للنمو

أكد المنتدى الدولي لتيسير التبادل التجاري، المنعقد في جنيف يومي ٢٩ و٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، على ضرورة اتخاذ تدابير واعتماد صكوك عالمية لتيسير التبادل التجاري. ونتيجة لذلك، اعتمدت لجان الأمم المتحدة الإقليمية، في عام ٢٠٠٥، مشروعاً مشتركاً يهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية الدولية والقدرة التفاوضية للبلدان الأعضاء عن طريق تبادل المعارف والممارسات الفضلى في مجال تعزيز التجارة.

ومن الأهداف الأساسية لهذا المشروع:

زيادة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شبكات التوريد العالمية؛

تحسين سياسات تيسير التجارة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

زيادة تبادل المعلومات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة سلاسل التوريد.

وكانت زيادة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شبكات التوريد العالمية موضوع ورشة عمل إقليمية عُقدت حول تسهيل التجارة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يومي ٦ و٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وقد أطلق قرص مدمج باللغة العربية حول تدابير تسهيل التجارة في سلاسل التوريد. ووُزع خلال الورشة. ويتضمن القرص مواد تدريبية لصانعي القرار بشأن تسهيل التجارة الدولية ولمالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٦، عُقدت ورشة العمل الإقليمية حول تسهيل التجارة للمفاوضين الحكوميين، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا والبنك الدولي ومنظمة الجمارك العالمية. وكان الهدف من الورشة تحسين مهارات المسؤولين الحكوميين وقدراتهم التفاوضية. وتناول المشاركون في ورشة العمل موضوع زيادة مشاركة البلدان الأعضاء في المفاوضات المتعددة الأطراف واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإجراءات الجمركية والتجارية.

التجارة والبيئة

في المنطقة العربية شواغل تثيرها القدرة التنافسية لصادرات الصناعات المحلية، وقدرتها على استيفاء الشروط الجديدة، وعلى النفاذ إلى الأسواق الجديدة. ومن الضروري حماية المستهلكين والمنتجين المحليين من تزايد الواردات من السلع المنخفضة الجودة التي يصدرها العديد من الشركاء التجاريين.

وفي هذا السياق عُقدت في منطقة الإسكوا أربع ورشات عمل محلية وورشتان إقليميتان في عام ٢٠٠٦. وفي إطار ورشات العمل المحلية، عُقدت حلقات حوار وطنية لتشجيع التكامل في صنع القرار بين التجارة والبيئة في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان. كما عُقدت حلقتان دراسيتان إقليميتان في مسقط والقاهرة. ونُظمت ورشة عمل محلية لبناء القدرات في صنعاء تلاها الاجتماع الأول للجنة التجارة والبيئة. وتناولت ورشة العمل إدارة مصائد الأسماك والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وعلى أثر هذين النشاطين، تلقت الإسكوا عدداً كبيراً من الطلبات لتنظيم أنشطة للمتابعة.

لماذا التكامل بين التجارة والبيئة؟

من الأهمية بمكان تحقيق التكامل بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة. وقد ازدادت هذه المسألة إلحاحاً في العقد الماضي إزاء تسارع وتيرة العولمة وتحرير التجارة، واعتماد الحكومات والقطاع الخاص شروطاً صحية وبيئية صارمة.

ومن المسائل التي تهم البلدان النامية في موضوعي التجارة والبيئة مسألتان أساسيتان. تتعلق المسألة الأولى بالتدفقات التجارية الخارجة من البلدان النامية، أي الصادرات. فالسلع التي تنتج في البلدان النامية قلما تمتثل لمعايير الإنتاج وتستوفي شروط الإنتاج والتجهيز التي تفرضها البلدان المتقدمة.

وتعنى المسألة الثانية بالتدفقات التجارية الواردة إلى البلدان النامية، أي الواردات. فالمنتجات الواردة إلى البلدان النامية هي في بعض الأحيان منتجات لا تقبل بها البلدان المتقدمة، ومنها مثلاً النفايات الثانوية، والمواد الخطرة، وغيرها من المنتجات الرديئة النوعية التي تضر بالاستدامة البيئية.

ويكمن التحدي في انتهاج نهج متوازن في التعامل مع النظام التجاري العالمي يتيح مزيداً من الفرص الاقتصادية لصالح المنطقة، ويسهم كذلك في تحقيق الأهداف الإنمائية والبيئية.

برنامج الإسكوا الإقليمي للتجارة والبيئة

بدأ برنامج الإسكوا الإقليمي للتجارة والبيئة في عام ٢٠٠٣، وهو يركز على بناء قدرات القطاعين العام والخاص في ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: النفاذ إلى الأسواق، والقدرة التنافسية، وتسوية النزاعات.
وأصدر مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة قراراً في الجزائر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، طلب فيه إخضاع مواضيع التجارة والبيئة لمزيد من التحليل استناداً إلى ما أنجز من عمل.

ومن المجالات التي يركز عليها البرنامج أيضاً الربط بين الإنتاج والاستهلاك، ونقل التكنولوجيا، والحاجة إلى المزيد من السلع والخدمات البيئية، وتحرير التجارة بين بلدان الجنوب، وتوحيد المعايير أو تنسيقها. وتركز المساعدة المقدمة لدعم هذه الجهود على:

١. الإدارة؛
٢. تحليل السياسة العامة؛
٣. تمكين المؤسسات؛
٤. المفاوضات؛
٥. نشر المعلومات؛
٦. تنمية القطاع الخاص.

وتتولى تنسيق البرنامج أمانة مشتركة تضم الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، والإسكوا، والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

التحدي الإقليمي:

ارتفاع تكاليف النقل

تتجاوز تكاليف النقل في منطقة الإسكوا تكاليف النقل في البلدان المتقدمة بنسبة ٧٠ في المائة، وذلك نتيجة للعوائق الإدارية والتشريعية. فالبلدان النامية متأخرة كثيراً عن البلدان المتقدمة في نوعية خدمات النقل الجوي والبحري وكلفتها. والإجراءات المتبعة في تخليص السلع عند المعابر الحدودية لا تزال معقدة ولم تستفد كثيراً من النظم التكنولوجية الجديدة، مثل التطبيقات الإلكترونية لتبادل البيانات وغيرها من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسهم في تحقيق مزيد من الكفاءة في التجارة والنقل.

ومن المواضيع المثيرة للقلق أيضاً ازدياد عدد الوفيات من حوادث المرور على الطرق في منطقة الإسكوا في العقد الماضي. ففي عام ٢٠٠٢، بلغ معدل الوفيات بسبب حوادث المرور في منطقة شرق المتوسط، ٢٦,٤ من كل ١٠٠٠٠٠ حالة وفاة، وهي بذلك تحل في المرتبة الثانية بعد منطقة أفريقيا. ويتوقع أن يستقطب موضوع السلامة على الطرق المزيد من الاهتمام في الأعوام المقبلة، مع تزايد الوعي بحجم المشكلة وخطورتها.

الحلول الإقليمية:

تسهيل النقل بين المناطق

تبذل لجان الأمم المتحدة الإقليمية جهوداً مشتركة بهدف تطوير النقل وتسهيل التجارة والسياحة بين المناطق الإقليمية الخمس. والهدف الرئيسي من ذلك هو تحديد وصلات النقل الجديدة اقتصادياً التي تربط هذه المناطق. وفي منطقة الإسكوا يستفيد من هذا الجهد المنسق الأردن والإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين والكويت والمملكة العربية السعودية واليمن.

وفي الأعوام الماضية، جرى تحديد وصلات بين منطقة الإسكوا ومناطق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا. وفي عام ٢٠٠٦، أجرت اللجان الإقليمية الخمس دراسات جدوى وتحليلات تناولت الأهمية الاقتصادية لكل وصلة.

وفي منطقة الإسكوا، جرى تدريب ٣٥٣ مسؤولاً حول تحديد العوائق التنظيمية والإجرائية أمام النقل الدولي والعمل على تقليصها، وذلك خلال ست ورشات عمل وطنية عُقدت في الأردن والإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والكويت والمملكة العربية السعودية واليمن في أواخر عام ٢٠٠٦.

نظام النقل العربي المتكامل

إضافة إلى المشاركة في الجهود العالمية المذكورة، تشرف الإسكوا على تطوير نظام النقل المتكامل في المشرق العربي (إتسام)، الذي يعنى بالنقل البري والبحري والجوي. ويشمل هذا المشروع تكوين نظام إقليمي لمعلومات النقل، ووضع إطار منهجي لتحليل السياسة العامة وصياغتها، وإنشاء لجان وطنية لتسهيل التجارة والنقل في البلدان الأعضاء. وتتولى هذه اللجان تحسين إجراءات النقل والتجارة وزيادة استخدام التطبيقات الإلكترونية لتبادل البيانات وغيرها من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي هذا الإطار ساعدت الإسكوا الأردن في صياغة تشريع بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط في عام ٢٠٠٦، وهو الأول من نوعه في المنطقة. وأجرت دراسة الجدوى الاقتصادية لبناء شبكة السكك الحديدية في اليمن، ولبّت طلبات العديد من البلدان في تقديم المساعدة في موضوع تسهيل التجارة الدولية بالسلع.

السلامة على الطرق

إزاء تزايد حوادث السير على الطرق، نظمت الأمم المتحدة الأسبوع الأول للسلامة على الطرق في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وتحضيراً لهذا الحدث، ساعدت الإسكوا البلدان الأعضاء في إنشاء المجالس الوطنية للسلامة على الطرق وساندت هذه المجالس في صياغة مقترحات للأنشطة المشتركة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عقدت الإسكوا ورشة تدريبية على مدى يومين في القاهرة، ضمت نقاط الارتكاز الوطنية. ووُزع على المشاركين في الورشة دليل عن تنظيم أسبوع الأمم المتحدة للسلامة على الطرق.

وفي عام ٢٠٠٦ أيضاً، أسهمت الإسكوا في وضع دراسة عن السلامة على الطرق في الجمهورية العربية السورية واليمن. وستفضي هذه الدراسة إلى صياغة استراتيجيات لتحسين السلامة على الطرق.

التحدي الإقليمي:

التمويل من أجل التنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر

لا تزال حصة الإسكوا من الاستثمار الأجنبي المباشر من أدنى الحصص في العالم. كما لا تزال المنطقة متأخرة عن سائر المناطق في تعبئة الموارد لتمويل التنمية. وقد بلغت الديون الخارجية المتراكمة على بعض بلدانها مستويات تقوّض إمكانات الازدهار الاقتصادي في المستقبل.

ففي عام ٢٠٠٣، لم تتجاوز حصة المنطقة من الاستثمار الأجنبي المباشر ١,٥ في المائة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، و٥,٠ في المائة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية. إلا أن مشكلة الاستثمار الأجنبي المباشر ليست المشكلة الوحيدة. فالافتقار إلى البيانات الموثوقة والموحدة حول مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه على القطاعات، يشكل عائقاً أمام عملية صياغة أي سياسة لتعزيز الاستثمار وتنفيذها. ولم تجرَ أي مسوح شاملة عن الأرقام الدقيقة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد المنطقة. ولذلك بقيت إحصاءات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة رهناً بمصادر متنوعة تكتفي بتقديرات عشوائية، لا تشمل وجهة الاستثمار ولا مصدره.

الحل الإقليمي:

تكوين شبكة الخبرات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر

إزاء الحاجة الملحة إلى بيانات دقيقة وموحدة تستند إلى منهجية دولية، أنجزت الإسكوا في عام ٢٠٠٦، مشروعاً طويل الأجل استمر أربعة أعوام، لمساعدة ثمانية بلدان أعضاء في الحصول على بيانات دقيقة لإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد استفادت من هذا المشروع المشترك بين الإسكوا والأونكتاد الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والجمهورية العربية السورية وعُمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية. وأصبحت هذه البلدان قادرة على إنتاج البيانات وصيانة قواعد البيانات، وهي تعمل على صياغة سياسات مناسبة لتهيئة مناخ مؤات للاستثمار بهدف تعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

وتحقيقاً لهذا الهدف، جرى تدريب ٢٨٠ مسؤولاً يعملون في مجال جمع البيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر ونشرها وتحليلها، وذلك بتطبيق المعايير المنهجية الدولية. كما تلقى ٢٩ مشاركاً من هيئة تخطيط الدولة في الجمهورية العربية السورية تدريباً على تطبيق المنهجيات الدولية والممارسات الفضلى في جمع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر. وأنجزت البلدان الأعضاء جمع الإحصاءات وأعدت ورقات قطرية عن سياسات الاستثمار. وستُناقش هذه الورقات في اجتماع للخبراء يُعقد في عام ٢٠٠٧ لاستعراض التقدم المحرز على هذا الصعيد.

وأخضع هذا المشروع لتقييم مستقل تبين منه أن البلدان المشاركة استفادت من الدورات التدريبية والمساعدات الفنية التي قدمتها الإسكوا. ويستفاد من الدروس المكتسبة من التنفيذ في تصميم المشاريع الجديدة للمستقبل. ورأى مسؤولون حكوميون ضرورة في تنظيم مزيد من التدريب حول تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خارج المنطقة.

دبلوماسية المؤتمرات والمفاوضات المتعددة الأطراف

عقدت الإسكوا ورشة تدريبية حول دبلوماسية المؤتمرات والمفاوضات المتعددة الأطراف في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، وذلك بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. وكانت الغاية من هذه الورشة مساعدة البلدان على الدفاع عن مصالحها وتعظيم فوائدها من المفاوضات والمداولات التي تجري في المؤتمرات الإقليمية والدولية. ومن أهداف هذه الورشة شرح مفاهيم المؤتمرات المتعددة الأطراف، والأنشطة الدبلوماسية والمفاوضات التي تجري في سياق الأمم المتحدة، وإطلاع البلدان على الديناميات التي ترافق انعقاد المؤتمرات. وقد شارك في الورشة دبلوماسيون من وزارة الخارجية في لبنان وسفارات الأردن والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا والبحرين والبرازيل وتونس والجمهورية التشيكية ورومانيا والسودان والصين والعراق وعُمان وفلسطين وفنزويلا ومصر، وهيئة منطقة الفجيرة الحرة في الإمارات العربية المتحدة.

وقد استفاد حتى الآن ١٣ ٠٠٠ متدرب من ورشات عمل مماثلة نظمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وتناولت مواضيع التعاون وتسوية النزاعات في الدبلوماسية الدولية، والأسس التقنية والعملية للمفاوضات المتعددة الأطراف، والقواعد والإجراءات. ومن المواضيع التي تناولتها هذه الورشات أيضاً الاتصال عبر الثقافات، وصنع القرار ضمن المجموعة، ودور الأمانات والرؤساء.

٤ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أداة أساسية لا غنى عنها، ليس في تخطيط المشاريع وإدارتها وحسب، بل في تحقيق الأهداف الإنمائية أيضاً.

وقد أعلن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات أن تعزيز نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يحسن فرص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الأهداف المعنية بتخفيف حدة الفقر، وتعميم التعليم، وتمكين المرأة، وتحسين الصحة.

وتسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مباشرة في تخفيف حدة الفقر بخلق فرص عمل جديدة، واستحداث قنوات جديدة للتوزيع، وإتاحة مزايا تنافسية جديدة في المنطقة. وتسهم القدرة على الوصول إلى المعلومات وجمعها وتحليلها وإنتاجها في تمكين المجتمعات وتوطيد الالتزام السياسي بتحقيق تقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبناء مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة هو أولوية لمنطقة الإسكوا. ولذلك لا بد من وضع السياسات والاستراتيجية الوطنية الهادفة إلى تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، ودمجها بفعالية في البرامج الإنمائية الوطنية.

صورة: © رينة حج

التحدي الإقليمي:

قلة الإلمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لا تزال البلدان الأعضاء في الإسكوا تحاول، بدرجات متفاوتة، أن تجني فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رفع مستوى المعيشة، وزيادة الإنتاجية، وتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة.

وتواجه بلدان الإسكوا تحديات عديدة في صياغة استراتيجياتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنفيذ هذه الاستراتيجيات ورصدها وتقييمها. ولا تزال مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة أدنى من المتوسط العالمي.

وفي الوقت ذاته، تختزن المنطقة طاقات إنمائية ضخمة لبناء مجتمع المعلومات، ترفدها لغة واحدة، وتراث ثقافي مشترك، وشريحة واسعة من الشباب.

ومن الضروري تكثيف جهود محو الأمية ورفع مستويات التعليم، واستغلال الموارد والمواهب البشرية، ولا سيما من النساء والشباب. ولا بد من توفر إرادة سياسية راسخة لبناء مجتمع معلومات شامل في المنطقة العربية يسهم في ترسيخ الحق في المعرفة.

صورة: © أورن مورفي

الحل الإقليمي:

وضع سياسات لبناء مجتمع المعلومات

تعمل الإسكوا في شراكة مع لجان إقليمية أخرى ومع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد لوضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية اللازمة لتسخير طاقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

وفي عام ٢٠٠٦، نظمت الإسكوا ورشة عمل حول وضع سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شارك فيها ٢٦ مسؤولاً من تسعة بلدان أعضاء. وتلقى المشاركون في الورشة تدريباً في مجال صياغة استراتيجيات وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات بعد إنمائي، وكذلك في قياس وتقييم أثر سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأنشئت شبكة تضم المعنيين بوضع سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هدفها تبادل الخبرات والمعارف في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي، ولا سيما بين بلدان الجنوب.

وفي الأردن ساعدت الإسكوا فريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي أنشأته وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في صياغة استراتيجية للبحث والتطوير ووضع إطار استراتيجي ونموذج للتنفيذ. وتنظر الحكومة الأردنية حالياً في هذه الاستراتيجية.

وعملاً ببنود برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، قدمت الإسكوا خدمات استشارية إلى البلدان الأعضاء في مجال الحكومة الإلكترونية والجهوزية الإلكترونية ووضع نظم مركزية لتخزين البيانات. وقد أولت اهتماماً خاصاً لتعزيز نظام المعلومات الإحصائية الذي يتضمن إحصاءات اقتصادية واجتماعية من البلدان الأعضاء. وقد نظمت الإسكوا ورشات عمل لبناء القدرات حول قاعدة بيانات نظام المعلومات الإحصائية في المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات العربية المتحدة، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية في قطر. وجرى الاتفاق على خطة لتنفيذ قاعدة بيانات نظام المعلومات الإحصائية في بلدان مجلس التعاون الخليجي ستطبق أولاً في قطر في مبادرة تدعمها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ومجلس التخطيط في قطر والمؤسسة القطرية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

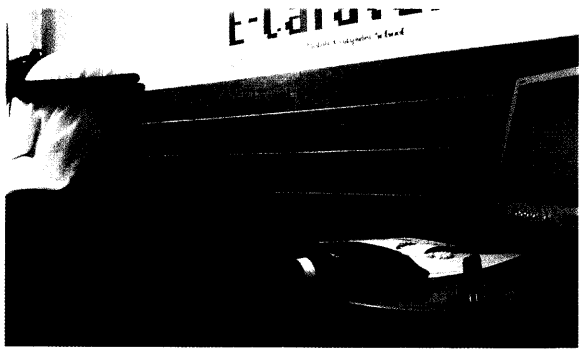

صور © رنا حج

التحدي الإقليمي:

اتساع الفجوة الرقمية

تعاني منطقة غربي آسيا من اتساع الفجوة الرقمية على ثلاثة مستويات، على المستوى الوطني بين المدن والأرياف، وعلى المستوى الإقليمي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وسائر البلدان الأعضاء، وعلى المستوى الدولي بين المنطقة وسائر مناطق العالم.

وتضم المنطقة ٥ في المائة من سكان العالم وأقل من ١ في المائة (٠,٨٩) من مجموع مستخدمي الإنترنت في العالم. ويطرح انخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، ولا سيما بين النساء، أكبر تحد تواجهه المنطقة في اللحاق بركاب التطورات العالمية. وتعمل الإسكوا على تعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تخفيف حدة الفقر من خلال ما تتيحه من سبل لتبادل المعرفة.

الحلول الإقليمية:

عملت الإسكوا بالتعاون مع منظمة العمل الدولية على وضع برنامج عمل للمنطقة بشأن التكنولوجيا والعمالة وتخفيف حدة الفقر في تموز/يوليو ٢٠٠٢. وتنفذ هذه المبادرة حالياً من خلال عدد من البرامج والمشاريع. أما الهدف منها فهو استكشاف كيفية تسخير التكنولوجيات الجديدة لخلق فرص العمل وتخفيف حدة الفقر في البلدان العربية.

وفي عام ٢٠٠٦، أنشأت الإسكوا ثلاثة مراكز تكنولوجية متعددة الأغراض ووحدتين للتصنيع الزراعي الغذائي في قرى مختارة في الجمهورية العربية السورية واليمن. ودربت ثمانية أفراد على تشغيل آلات صناعة الأجبان في الجمهورية العربية السورية. كما نظمت ورشة عمل للتوعية بالفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حضرها ١٤ مشاركاً في اليمن. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، شارك ١٤ عضواً من المنظمات غير الحكومية الشريكة ومديري المراكز التكنولوجية المتعددة الأغراض ووحدات التصنيع الزراعي الغذائي في دورة تدريبية عُقدت في الجمهورية العربية السورية على مدى خمسة أيام حول خطط دعم المشاريع والتسويق والاتصال.

وأقامت الإسكوا ومؤسسة الصفدي والجمعية المعلوماتية المهنية في لبنان شراكة لتصميم أنشطة معينة وتنفيذها في إطار مشروع المراكز التكنولوجية المتعددة الأغراض في منطقة عكار، لبنان.

كيف تسهم التكنولوجيات الجديدة في تخفيف حدة الفقر؟

يمكن إتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة للمجتمعات المحرومة بطرق عديدة. ومن هذه الطرق اختارت الإسكوا أن تستثمر في المراكز التكنولوجية المتعددة الأغراض ووحدات التصنيع الزراعي الغذائي.

وتقدم المراكز التكنولوجية المتعددة الأغراض خدمات لتنمية المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (التدريب الأساسي على الحاسوب ومنح الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب). ويتطلب إنشاء المراكز التكنولوجية المتعددة الأغراض دعماً مالياً لشراء معدات تكنولوجيا المعلومات كما يتطلب التزاماً وطيداً من المجتمعات المحلية بتشغيل هذه المراكز وضمان استدامتها المالية بعد أن تنجز الإسكوا دورها. وتستخدم هذه المراكز مدربين محليين وتتيح للمجتمعات المحلية إمكانية الحصول على المعلومات والتدريب اللغوي والتدريب المهني.

وتقدم وحدات التصنيع الزراعي الغذائي التكنولوجيات والمعدات وخدمات التدريب المهني حول الوسائل الحديثة للإنتاج والتصنيع الغذائي (تصنيع مشتقات الحليب وتجهيز البن وصرف المياه الريفية العادمة). وتسهم هذه الوحدات على صعيد المجتمع المحلي في تصنيع المنتجات الغذائية الزراعية وتسويقها وفقاً لمعايير صارمة في الجودة والنظافة.
وقد أنشئت مرافق رائدة تعمل حالياً في الجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان واليمن.

شبكة الخبرات

أنشأت الإسكوا شبكة تربط المراكز التكنولوجية المتعددة الأغراض ووحدات التصنيع الزراعي الغذائي التي أسستها في الجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان واليمن. والهدف من هذه الشبكة هو تبادل التجارب والدروس المستقاة والممارسات الجيدة ونقلها. وتسهم هذه الشبكة في تيسير التعاون بين مجموعة من الجهات المعنية في البلديات ومراكز البحث والتطوير والجامعات وغيرها من المعاهد الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات مختارة من القطاع الخاص. وقد تلقى مشغلو المراكز في الجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان واليمن تدريباً عملياً حول كيفية استعمال الشبكة (www.escwa.org.lb/mtecpr)

تقييم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على صعيد القطاعات

أجريت تقييمات لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووظائفها وتطبيقاتها في قطاعات معينة مثل التعليم والنقل البري والبحري. ومن هذه التقييمات، استعراض وتحليل وضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية. وعُرضت نتائج هذا التحليل في التقرير الثاني للمملكة العربية السعودية عن التنمية البشرية.

المعلومات الإحصائية الموثوقة هي عنصر أساسي في اعتماد السياسات المرتكزة على الأدلة. ولذلك من الضروري بناء القدرات الإحصائية الوطنية وتطويرها وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية.

وتتطلب جميع الأهداف الإنمائية للألفية بناء القدرات الإحصائية وتطويرها في جميع بلدان المنطقة. فتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف يستلزم اعتماد منهجيات موحدة لإنتاج بيانات دقيقة وموثوقة وقابلة للمقارنة، يمكن الاستناد إليها في تحديد الثغرات والمشاكل، وفي رسم السياسات اللازمة لمعالجة المشاكل المحددة.

وتعمل الإسكوا مع البلدان الأعضاء بهدف اعتماد مفاهيم إحصائية موحدة والمساعدة في جمع البيانات الموثوقة والقابلة للمقارنة ونشرها.

صورة: © أورن موروفي

البيانات غير الموثوقة

تواجه بلدان كثيرة أعضاء في الإسكوا تحدياً في إنتاج البيانات الدقيقة والموثوقة والقابلة للمقارنة التي يتطلبها تنفيذ البرامج الإنمائية، ونشر تلك البيانات في الوقت المناسب.

وفي عام ٢٠٠٦، أجرت الإسكوا تقييماً لتحديد الحاجات التقنية والإدارية في مجال بناء قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية في بلدان الإسكوا. وقد تناول التقييم النظم التي تعتمدها الأجهزة الإحصائية الوطنية، والأجواء التي تعمل فيها، والبيانات التي تنتجها فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية، والمعايير الدولية التي تطبقها، والقدرات التي تلزمها لإنتاج المؤشرات الإنمائية. وخلص التقييم إلى تحديد ثغرات ونقاط ضعف عديدة [٣]. وقد رحب مندوبو الأجهزة الإحصائية الوطنية الذين حضروا الدورة السابعة للجنة الإحصائية بمبادرة الإسكوا وأيدوا نتائج التقييم. واعتُمدت خطة عمل من المقرر تنفيذها في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

صورة: © أورن مورفي

(٣) للمزيد من المعلومات حول التحديات التي تواجهها المنطقة في إنتاج المعلومات الإحصائية ونشرها، وفقاً لنتائج التقييم الذي أجرته الإسكوا حول حاجات الأجهزة الإحصائية الوطنية في مجال بناء القدرات، يمكن مراجعة الموقع:
http://www.escwa.org.lb/divisions/scu/events//7-9nov06/scu7e12.doc

الحلول الإقليمية:

رصد التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

شهد عام ٢٠٠٦ بذل جهود مكثفة لإتاحة مزيد من البيانات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية وزيادة إمكانية الحصول عليها. وفي هذا السياق شرعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ مشروع المعرفة الإحصائية وبناء القدرات في مجال رصد الأهداف الإنمائية للألفية. والإسكوا هي الجهة المسؤولة عن تنسيق هذا المشروع في المنطقة العربية، وهي تشرف على تنفيذه بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي عام ٢٠٠٦، أصدرت مواد تدريبية باللغة العربية، ومنها دليل عملي عن مؤشرات وضع السياسة العامة، موجه إلى صانعي السياسات. ونُظمت الدورة الأولى لتدريب المدربين في الأردن، وضمت فريقين من الأردن وفلسطين. وشارك في الدورة ممثلون عن جامعة الدول العربية والمنظمات غير الحكومية والوزارات ومؤسسات المجتمع المدني. واطلع المشاركون على قاعدة بيانات ديف إينفو (www.devinfo.org) وتدربوا على تفسير الإحصاءات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية واستخدامها في صنع السياسات. وسينظم المزيد من الدورات التدريبية في المستقبل القريب.

صورة: © أحمد قادر

تعدادات السكان والمساكن

من الضروري أن تجري البلدان تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤ وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة العالمي لتعدادات السكان والمساكن لدورة ٢٠١٠. وهذا التعداد هو المصدر الرئيسي للمعلومات حول مجموع سكان كل بلد، وتوزيعهم الجغرافي والاجتماعي، وخصائصهم الديمغرافية والاقتصادية.

ولمساعدة البلدان الأعضاء، أنشأت الإسكوا فريق عمل حول تعدادات السكان والمساكن، مهمته مساعدة السلطات في إجراء التعدادات. كما قدمت الإسكوا الخدمات الاستشارية بشأن السياسة العامة والدعم الفني للعديد من البلدان الأعضاء حول منهجية التعدادات وإجراءاتها.

وجرى تدريب مستعملي البيانات في المنطقة في دورة تدريبية عُقدت في مصر حول تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٦. وركزت الدورة على أهمية التعدادات في توفير البيانات اللازمة لصياغة السياسات وفي رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأصدر دليل عن التدابير والتوصيات الدولية لتنظيم عمليات التعداد بمشاركة فاعلة من الإسكوا. ويتضمن هذا الدليل المعنون "مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والمساكن" دعوة إلى نشر نتائج التعدادات في أسرع وقت ممكن لأنها المصدر الرئيسي للمعلومات اللازمة للتخطيط والتنمية.

وبتبادل التجارب والممارسات الجيدة والدروس المستقاة، تحصل البلدان الأعضاء على المعلومات الوافية حول شروط البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لدورة ٢٠١٠.

برنامج المقارنات الدولية

برنامج المقارنات الدولية هو برنامج عالمي لجمع البيانات ونشرها عن معادل القوة الشرائية. وهذه البيانات هي بيانات قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي وأساسية لوضع السياسات المستدامة ولرصد التقدم الاقتصادي لكل بلد لأنها تقيس الناتج الحقيقي. ولا يبيّن حساب معادلات القوة الشرائية التركيبة الهيكلية للأنشطة الاقتصادية فحسب، بل يبيّن أيضاً مؤشرات السعر والحجم والقيمة. وهو يعبر بذلك عن المستوى الحقيق لأداء الاقتصاد وإنتاجيته.

وانضمت الإسكوا إلى الفريق الدولي لبرنامج المقارنات الدولية في الدورة الأخيرة (١٩٩٣-٩٦)، بمشاركة أحد عشر بلداً، هي الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والجمهورية العربية السورية وعُمان وقطر والكويت ولبنان

صورة: © أوين مورفي

ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن. وتشارك المجموعة نفسها في دورة ٢٠٠٣ إضافة إلى العراق وباستثناء الإمارات العربية المتحدة.

وفي الأعوام الأربعة الماضية، دربت الإسكوا موظفين من البلدان المشاركة على جمع البيانات وتدقيقها وإجراء مسوح الأسعار.

وفي عام ٢٠٠٦، نُظمت ورشة العمل السادسة للبرنامج في منطقة غربي آسيا، وشاركت فيها الجهات والفرق المعنية بالتنسيق على الصعيد الوطني، ومنهم خبراء في مجال الأسعار، والحسابات القومية، والبناء، إضافة إلى مندوبين عن البنك الدولي والإسكوا، وكان الهدف منها تدقيق بيانات الربع الثالث من عام ٢٠٠٥. وقد قيم المشاركون في ورشة العمل التقدم المحرز وناقشوا طرقاً ووسائل جديدة لجمع البيانات في مجال البناء. ونُظمت ورشات عمل موازية حول بيانات البناء والحسابات القومية.

وانتهت الإسكوا من جمع بيانات الاستهلاك لعام ٢٠٠٥ والربع الأول من عام ٢٠٠٦. وسيجري تجهيز بيانات الاستهلاك لحساب معدلات الأسعار السنوية على الصعيد الوطني وإنتاج معادلات القوة الشرائية الأولية في مجال الاستهلاك. ويعمل فريق برنامج المقارنات الدولية في الإسكوا، بالتعاون مع المكتب العالمي في البنك الدولي، على تقديم الخدمات الاستشارية للبلدان المشاركة حول كيفية توحيد منهجيات جمع البيانات.

٦

مشاركة المرأة والنهوض بها

يشهد العالم بأسره تمييزاً واسع النطاق ضد المرأة والفتاة في ممارسة الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ولا تزال الفجوة في بلدان كثيرة واسعة بين الحقوق الرسمية والواقع اليومي الذي تعيشه المرأة. ويجب أن تدرج حاجات المرأة ضمن الأولويات الوطنية بحيث تزال جميع أشكال التمييز ضدها.

ويشدد الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية والمعني بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين على ضرورة النهوض بالمرأة لتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتمكين المرأة ومساواتها بالرجل هو أيضاً الموضوع الرئيسي للصكوك التالية:

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- إعلان ومنهاج عمل بيجين؛
- الإعلان السياسي والوثيقة الختامية المعنونة "الإجراءات والمبادرات الأخرى الكفيلة بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين (بيجين + ٥)" اللذان اعتمدتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة والعشرين في عام ٢٠٠٠؛
- نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، حيث تشدد الفقرة ٥٩ على أهمية تعميم مراعاة قضايا الجنسين باعتبار ذلك أداة لتحقيق المساواة بين الجنسين.

وتساعد الإسكوا البلدان الأعضاء في صياغة السياسات التي تسهم في تقليص التفاوت بين الجنسين وفي تمكين المرأة

التمييز ضد المرأة

تعاني المنطقة من انخفاض معدلات مشاركة المرأة في المجالات الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ومع أن دساتير معظم البلدان تقر للمرأة بحقوق مدنية وسياسية مساوية لحقوق الرجل، لا تُطبق هذه الحقوق في الواقع.

فالنظام الأبوي والتقاليد الثقافية تعوق النهوض بالمرأة في المنطقة. كما إن مشاركة مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالمرأة في السياسة العامة وفي دفع عجلة تنفيذ الاتفاقيات الدولية محدودة نوعاً ماً.

ومع أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة ارتفعت في المنطقة، لم ترتفع هذه المعدلات بالنسبة ذاتها في أوساط الكبار من النساء. ولا تزال حصة المرأة من العمل المأجور أقل من حصة الرجل لأن الممارسات التقليدية في العمل لا تزال سائدة.

ولا يزال معدل مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي من أدنى المعدلات في العالم. فحصة المرأة من المقاعد البرلمانية بلغت ٨,٢ في المائة في عام ٢٠٠٥ مقابل ٤ في المائة في عام ١٩٩٧. ومع أن بعض التقدم قد أحرز على صعيد مشاركة المرأة، لا يزال تمكينها على الصعيد السياسي يقتصر في أكثر الأحيان على التعيين الرمزي وقلما تتبوأ وظائف تنطوي على مسؤوليات في وضع السياسات.

ولا تعبّر مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية بوضوح عن أوضاع المرأة في منطقة الإسكوا. فالبيانات المصنفة حسب الجنسين ضرورية لتقييم جميع جوانب المساواة بين الجنسين، إلا أن توفرها يقتصر على قلة من البلدان الأعضاء. ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية لا تبين بوضوح وضع المرأة من حيث الحصول على الملكية، والأصول المنتجة، وحقوق الإرث، والحماية من العنف، والمشاركة الكاملة في صنع القرار. وإضافة إلى ذلك، لا بد من الإحاطة بالمفاهيم والمواقف والهياكل الأساسية السائدة حيال الجنسين والتي تسهم في ترسيخ عدم المساواة بين الجنسين، بهدف تقييمها.

الحلول الإقليمية:

مراعاة قضايا الجنسين في الإبلاغ عن الأهداف الإنمائية للألفية

تقرير الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٥ هو وسيلة أساسية في رصد الأهداف الإنمائية للألفية والإبلاغ عنها. وهذا التقرير يبين مدى مراعاة الأهداف الإنمائية للألفية أو عدم مراعاتها لقضايا الجنسين. وقد تلقت البلدان الأعضاء توجيهات بشأن إنتاج مؤشرات تراعي قضايا الجنسين وبيانات مصنفة حسب الجنس كما تلقت المساعدة لدمج قضايا الجنسين في العمل الإحصائي.

وفي عام ٢٠٠٦، دعت الإسكوا إلى مراعاة قضايا الجنسين في الإبلاغ عن الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بوضع مبادئ توجيهية لدمج قضايا الجنسين في رصد الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني.

إحصاءات الجنسين في العراق

تضطلع الإسكوا بمشروع رائد لتطوير إحصاءات الجنسين في العراق. ويهدف المشروع إلى تحسين القدرات الوطنية لإنتاج إحصاءات مصنفة حسب الجنسين من النوعية الجيدة، وتحليل هذه الإحصاءات ونشرها. وهذه الإحصاءات أساسية لتمكين المرأة.

ويقدم المشروع الدعم إلى وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في العراق في ترسيخ قضايا الجنسين في النظام الوطني للإحصاء. ويهدف هذا المشروع إلى تعميم مراعاة قضايا الجنسين لدى الجهات المعنية من إحصائيين وموظفين، وفي طرق وأساليب جمع البيانات، وفي المفاهيم والتعاريف والتصانيف المعتمدة.

وجرى تدريب أربعة وعشرين من مستخدمي الإحصاءات ومنتجيها على تحديد قضايا الجنسين وإنتاج الإحصاءات المصنفة حسب الجنس ونشر البيانات السهلة الاستخدام، وذلك في ورشة العمل الوطنية الأولى حول إحصاءات الجنسين في عمّان. وفي أواخر عام ٢٠٠٦، أنشئت وحدة لإحصاءات الجنسين في الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. ويمول المشروع الصندوق الاستئماني للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وتنفذه الإسكوا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

صورة: © زينة حج

تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

في عام ٢٠٠٦، تلقى ممثلون عن سبع عشرة وزارة فلسطينية تدريباً في ثلاث ورشات تدريبية حول كيفية صياغة التقرير الرسمي عن تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعملت لجان عديدة على مختلف مواد الاتفاقية. ووضعت توجيهات عامة حول صياغة مسودة التقرير الرسمي. لكن صياغة هذا التقرير تأجلت مؤقتاً بعد الانتخابات وتغير الحكومة في فلسطين.

دمج قضايا الجنسين في الأردن والإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية واليمن

في عام ٢٠٠٦، عملت الإسكوا على تفعيل مشاركة المرأة في المجالات السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ومن المهام التي أنجزتها:

- تحسين مهارات ثمانية وعشرين متدرباً في اليمن ليتمكنوا من التدريب ومن تنظيم ورشات عمل حول تحليل ودمج قضايا الجنسين؛
- تقديم تدريب مكثف إلى ثمانية عشر مشاركاً من الإمارات العربية المتحدة في تحليل قضايا الجنسين وإنتاج المؤشرات الإنمائية المراعية لقضايا الجنسين والمنهجيات ذات الصلة؛
- تقديم الخدمات الاستشارية حول تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة في الإمارات العربية المتحدة؛
- تقديم الخدمات الاستشارية إلى اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في تنفيذ الاستراتيجية الأردنية للمرأة ومساعدتها في تدريب المدربين في تحليل ودمج قضايا الجنسين؛
- تقديم الخدمات الاستشارية إلى الاتحاد النسائي العام، وهو أكبر منظمة غير حكومية في الجمهورية العربية السورية، في تحديد رؤية ومهمة جديدة، ومساعدة الاتحاد في صياغة خطة استراتيجية لخمس سنوات.

تعزيز المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة

شاركت ٢٤٤ امرأة من ٤٥ مؤسسة حكومية سعودية، ومنظمة غير حكومية، وجمعية نسائية للرعاية، وجمعية خاصة في دورة تدريبية، كان الهدف منها تعزيز الدور الإنمائي للمنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة وتفعيل دور المرأة السعودية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وقد اكتسبت المشاركات في الدورة المعارف والمهارات اللازمة للعمل في مجال الرعاية الاجتماعية في المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة.

ونُفذ في إطار هذه المبادرة برنامج لتدريب المدربين ركز على المهارات اللازمة لتوليد الدخل في التربية الصحية، والتغذية، والطهو، واستخدام الحاسوب، والخياطة، وإدارة المشاريع الغذائية الصغيرة، والأعمال اليدوية التقليدية. ويُنفذ هذا المشروع بالتعاون مع جمعيات الرعاية ووزارة الشؤون الاجتماعية في المملكة العربية السعودية. ولضمان استدامة النتائج، لا بد من العمل الوثيق مع الشركاء الرئيسيين على الصعيد المحلي.

صورة: © أورن مورفي

تعاني منطقة الإسكوا من الأزمات والنزاعات السياسية والاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية. وما من دليل أوضح من وضع المنطقة على أن الحروب والنزاعات تعوق التنمية المستدامة. وتغلب على المنطقة حالة من التنمية غير المتوازنة، حيث تحقق الاقتصادات النفطية الغنية الازدهار وترزح الاقتصادات المتأثرة بالنزاعات تحت عبء الآثار المباشرة والمتراكمة للحروب.

وإزاء هذه الصعوبات، أولت الإسكوا اهتماماً بالغاً للمناطق التي تعاني من النزاعات أو الخارجة منها، أي العراق وفلسطين ولبنان. وتعمل الإسكوا على تعزيز تدابير درء النزاعات، وتحسين الإحاطة بآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وتقليص انعكاساتها على الاستقرار في المنطقة.

صورة: © أوين موزلي

التحدي الإقليمي:

الأضرار الناجمة عن النزاعات

بعد الخروج من النزاعات، تبرز الحاجة الملحة إلى تأهيل البنى التحتية، ومنها الطرق والمرافق التعليمية ومرافق الرعاية الصحية. وفضلاً عن الأضرار المادية، تعاني البلدان الخارجة من النزاعات من ضعف القدرات المؤسسية أو انعدامها، والأضرار الجسيمة التي تلحق بالخدمات العامة، مثل خدمات التعليم والصحة، وتدمير المنازل والمزارع والأعمال. وكثيراً ما تؤدي النزاعات الطويلة الأجل إلى استنزاف الموارد البشرية بسبب الوفاة والنزوح وشل المرافق التعليمية. ويجب معالجة هذه التحديات بوضع خطط إنمائية خاصة بالبلدان الخارجة من النزاعات.

ففي العراق وفلسطين، تواصل الاضطرابات الأمنية تبديد أي أفق للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وقد أدت إلى تفاقم حالة الفقر. ويُتوقع أن تبقى المستويات المعيشية دون طاقة الاقتصادين ما لم يستقر الوضع السياسي بدعم دولي فعال. ويشهد الاقتصاد اللبناني، أيضاً، ركوداً في النمو منذ نشوء حالة عدم الاستقرار السياسي عقب اغتيال رئيس الوزراء السابق، رفيق الحريري، في عام ٢٠٠٥. وازداد الوضع سوءاً بعد اندلاع حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦، التي تسببت بنزوح أكثر من مليون شخص من جنوب لبنان، أي ربع سكان البلد، وألحقت أضراراً جسيمة بالبنية التحتية، وأدت بالوضع الحكومي إلى مزيد من الضعف.

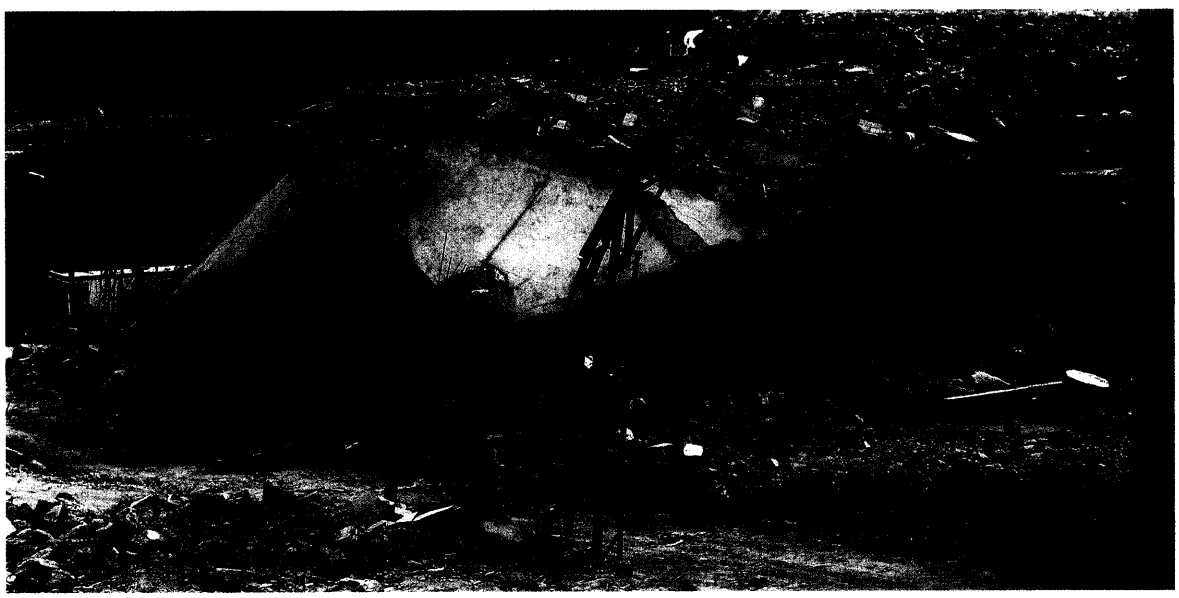

صورة © UNDP

الحلول الإقليمية:

نحو إعادة إعمار لبنان

بعد حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦، عقدت الإسكوا سلسلة اجتماعات ومشاورات ضمت ١٥ خبيراً لبنانياً، وأدت إلى وضع ورقة أساسية حول إعادة إعمار لبنان. وتناولت الورقة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنزاع، وتضمنت مجموعة من التوصيات العامة والمشاريع المقترحة.

وأتاحت الإسكوا أيضاً مجالاً إقليمياً لدعم الجهود المحلية لإعادة الأعمار، وتبادل التجارب والإنجازات، وتخصيص الموارد الإقليمية وفقاً للحاجات المحلية. ومن المبادرات المقترحة وضع نظام للرصد لتحقيق الكفاءة والفعالية في عملية إعادة الإعمار، وإنشاء صندوق متجدد للقروض المتناهية الصغر للمشاريع الزراعية في جنوب لبنان.

خلق فرص العمل

تزدهر المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتماد نهج للتعاون يرتكز على وفورات الحجم، وتبادل المعرفة، وحشد الموارد البشرية والمالية. وقد أطلقت الإسكوا مشروعاً رائداً لدعم الصناعات الزراعية الصغيرة والمتناهية الصغر في منطقة جنوب لبنان، التي هي أشد المناطق فقراً في البلد.

وقد جرى تقييم للحاجات باعتماد نهج قائم على المشاركة أنشئت على أثره مجموعتان رائدتان في قضاء بنت جبيل، مجموعة لإنتاج العسل وأخرى لزراعة الصعتر. وتضمن تنفيذ المشروعين تنظيم تدريب فني على سلامة الأغذية، وأساليب الإنتاج والتسويق، وإدارة المشاريع، استفاد منه النساء والشباب. وبُذلت جهود لشراء السلع وتأمين الخدمات اللازمة محلياً فيما يتعلق بتحضير الأراضي، والنقل، والبناء، وتركيب المعدات، وتدابير الحماية.

وحقق المشروعان نجاحاً كبيراً على الرغم من الأضرار الجسيمة التي ألحقتها حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ بالإنجازات. وقد جددت الإسكوا ومنظمة العمل الدولية مساهمتهما في المشروع وانضم إليه مانحون جدد لضمان استئناف العمل على المشروع وإرساء الأسس اللازمة لاستدامته.

ويمكن نقل الخبرة المكتسبة من هذا المشروع الرائد في جنوب لبنان للاستفادة منها في مبادارات أخرى في البلد أو المنطقة.

بناء المجتمعات الذكية

لا تقل أساليب العمل أهمية عن النتائج في عملية إعادة الإعمار والتأهيل. فالمشاركة الواسعة النطاق من المجتمعات المحلية في عملية صنع القرار تضمن لعملية إعادة الإعمار مزيداً من الشرعية.

وأطلق مشروع المجتمعات الذكية لمساعدة أفراد المجتمعات المحلية على المشاركة الفعالة في إعادة تأهيل تلك المجتمعات وتحقيق تنميتها المستدامة. واستناداً إلى الخبرات المكتسبة من مشاريع سابقة[٤]، افتتح مركزان من المراكز التكنولوجية المتعددة الأغراض في مواقع ريفية في شمال وجنوب العراق.

والتحق بالمركزين ٩٦ مشاركاً تلقوا تدريباً على الحاسوب. ويقدم المركزان دورات لغوية ودورات في التدريب المهني، وينظمان حملات التوعية.

ويجري العمل على تأهيل منشأتين لتصنيع مشتقات الحليب. ويشمل وضع نظم لمراقبة الجودة واستيفاء معايير السلامة الغذائية في المنشأتين.

وينفذ مشروع المجتمعات الذكية بالتعاون مع وزارة البلديات والأشغال العامة وجامعة صلاح الدين وجامعة البصرة، وبالشراكة مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

أكاديميات أنظمة الشبكات الإلكترونية في العراق

ساعدت الإسكوا في توفير التعليم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما التدريب على برنامج تكنولوجيا الشبكات المعتمد لدى شركة سيسكو، للشباب وطلاب الجامعات والمدارس في العراق. وذلك في إطار مشروع أكاديميات الشبكات الإلكترونية في العراق الذي يهيئ بيئة شاملة ومرنة للتعلم الإلكتروني تمكن المستفيدين من التعلم في أي وقت وفي أي مكان، وبالسرعة التي تناسبهم، وتتيح قدراً من الدقة في التقييم والمساءلة يفوق ما تتيحه الصفوف العادية.

وبدأ المشروع في أواسط عام ٢٠٠٤ بتدريب المدربين العراقيين. وفي عام ٢٠٠٦، كانت قد أنشئت أربع أكاديميات في المناطق و١٥ أكاديمية محلية من أصل ٤٤ أكاديمية من المقرر إنشاؤها. ومن الدروس التي تقدمها هذه الأكاديميات مواد الحاسوب الأساسية ومواد التوجيه والمواد التي تعتمدها سيسكو في تكنولوجيا الشبكات. ومنذ بدء عملية التدريب، تلقى ٦٠٠ طالب جامعي في ٤٥ صفاً تدريباً على مختلف المناهج التي تعتمدها سيسكو.

---

(٤) أنظر الفصل الرابع.

وفي عام ٢٠٠٦، اكتسب ١٨ أستاذاً مهارات جديدة في مخيم تدريبي نظم خصيصاً في إطار هذا المشروع. وركز هذا التدريب على مختلف مناهج سيسكو، ولا سيما المواد الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، والمواد التي تعتمدها سيسكو في تكنولوجيا الشبكات. ويشمل المنهاج التقني تزويد المهندسين الجامعيين بالتدريب الأساسي حول كيفية تركيب معدات تكنولوجيا المعلومات وتصميمها وتشغيلها وصيانتها، ويركز على المعدات التي تم تقديمها إلى الأكاديميات العراقية في إطار المشروع. ويمول هذه المبادرة الصندوق الاستئماني للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

تأهيل المهارات الإدارية

نظمت الإسكوا في عام ٢٠٠٦ سبع دورات تدريبية حول المهارات الإدارية استفاد منها ١٠٨ من موظفي وزارة البلديات والأشغال العامة ووزارة العدل في العراق. وقد أسهمت هذه الدورات في تحسين المهارات الإدارية للمشاركين في مجالات منها التخطيط الاستراتيجي، وإدارة المشاريع، وإنشاء فرق العمل. وتعرف المشاركون من خلال الزيارات الميدانية الموجهة على الممارسات والخبرات المتوفرة في مؤسسات لبنانية مماثلة.

وصُممت المواد التدريبية لعام ٢٠٠٦ على أساس التعليقات الواردة من المؤسسات العامة العراقية التي شاركت في الدورات التدريبية في عام ٢٠٠٥. وكانت المواد التدريبية لعام ٢٠٠٥ قد وجهت لتلبية احتياجات وزارة حقوق الإنسان، ووزارة الإسكان والبناء، ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وبلديتي البصرة وإربيل.

صور © أوين مورفي

المرفق الأول: وقائع وأرقام لعام ٢٠٠٦

المرفق الثاني: النفقات على التعاون الفني في عام ٢٠٠٦

المساهمات المالية في التعاون الفني

في عام ٢٠٠٦، بلغت المساهمات المالية في مشاريع التعاون الفني ٥,٦ ملايين دولار، منها ٩٢ في المائة من منظومة الأمم المتحدة و٨ في المائة من جهات مانحة أخرى وحكومات الدول الأعضاء، مقارنة بنسبة ٩٦ في المائة من منظومة الأمم المتحدة، و٤ في المائة من جهات مانحة أخرى ومن حكومات الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٥.

الشكل ١ المساهمات المالية في مشاريع التعاون الفني حسب المصدر لعام ٢٠٠٦

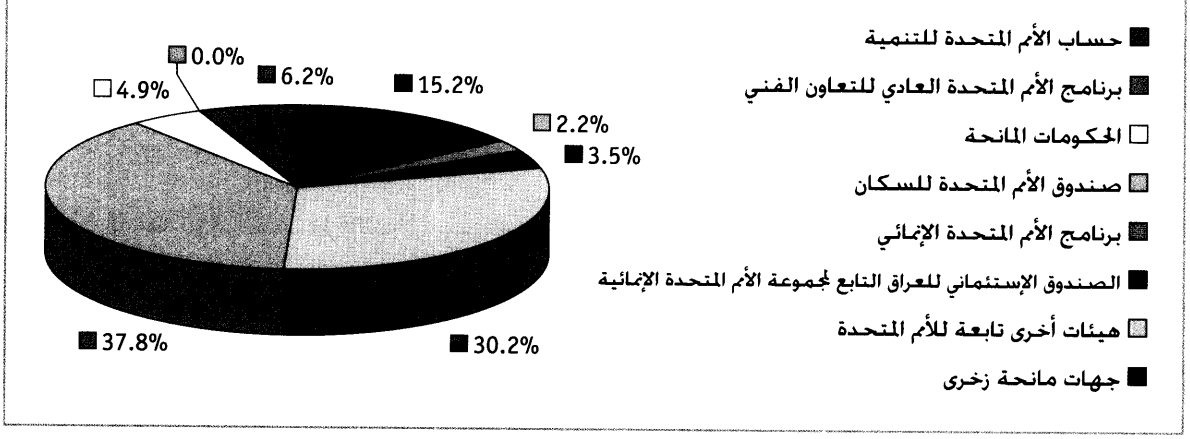

وفي عام ٢٠٠٦، بلغت مساهمة البرنامج العادي للتعاون الفني ٢,١ من ملايين الدولارات (أي ٣٨ في المائة). وخُصص المبلغ لبرامج الدعوة والحوار والاستشارات بشأن السياسة العامة، وتنظيم الدورات التدريبية والجولات الدراسية، وإنشاء الشبكات لتبادل وتوليد المعرفة، وتنفيذ المشاريع الميدانية.

وبلغت مساهمة حساب الأمم المتحدة للتنمية ١,٧ من ملايين الدولارات (أي ٣٠ في المائة) وخُصصت لمشاريع ميدانية نفذتها الإسكوا.

وبلغت الموارد المؤمنة من هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة ١,٣ من ملايين الدولارات (أي ٢٤ في المائة) خُصصت لخمسة عشر مشروعاً نفذتها الإسكوا. ومول برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مشروعاً، وكل من منظمة العمل الدولية والصندوق الاستئماني للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أربعة مشاريع. ومول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خمسة مشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان مشروعاً. وبلغت المساهمات الواردة من حكومات الدول الأعضاء ومنظمات مانحة أخرى ٤٧٣٠٠٠ دولار (أي ٨ في المائة)، خُصصت لدعم أنشطة التعاون الفني والمشاريع الصغيرة الحجم.

والإسكوا مصممة على جذب المزيد من المساهمات، ولا سيما من البلدان الأعضاء والصناديق الإقليمية لتمويل المشاريع العابرة للحدود في المنطقة. ولهذه الغاية، تواصل الإسكوا بناء الشراكات وتعمل على استراتيجية تعبئة الموارد.

تأمين التعاون الفني

في عام ٢٠٠٦، قارب مجموع النفقات على التعاون الفني ٧ ملايين دولار، مسجلاً زيادة قدرها ١,٨ من ملايين الدولارات عن عام ٢٠٠٥. ويوضح الشكل ٢ توزيع هذه النفقات على الأولويات الإقليمية الأربع، أي إدارة موارد المياه والطاقة، واعتماد السياسات الاجتماعية المتكاملة، وتعزيز التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي، وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وكذلك على المجالات الثلاثة الشاملة، أي تطوير القدرات الإحصائية، ومشاركة المرأة والنهوض بها، والاهتمام بالبلدان والأراضي التي تعاني من النزاعات.

وخُصص مبلغ ٤,٤ ملايين دولار، أي ٦٣ في المائة من مجموع النفقات، لتنفيذ مشاريع لصالح البلدان الخارجة من النزاعات، واليمن الذي يعتبر من أقل البلدان نمواً. وخُصص مبلغ ١,٧ من ملايين الدولارات، أي ٢٥ في المائة من مجموع النفقات، لتنفيذ مشاريع في المجالات الأربعة ذات الأولوية (٧ في المائة لموارد المياه والطاقة، و٤ في المائة للسياسات الاجتماعية، و٨ في المائة للتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي، و٦ في المائة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات). وخُصص مبلغ ٠,٨ من ملايين الدولارات، أي ١٢ في المائة من مجموع النفقات، لتنفيذ مشاريع في تطوير القدرات الإحصائية (٧ في المائة)، ومشاركة المرأة والنهوض بها (١ في المائة)، والمجالات المتعددة التخصصات (٤ في المائة)[×].

ويتضمن المرفق الثاني تفاصيل الإنفاق على التعاون الفني لعام ٢٠٠٦ حسب مصدر التمويل والمشروع.

الشكل ٢ توزيع النفقات لعام ٢٠٠٦ حسب المجالات ذات الأولوية (بآلاف الدولارات)

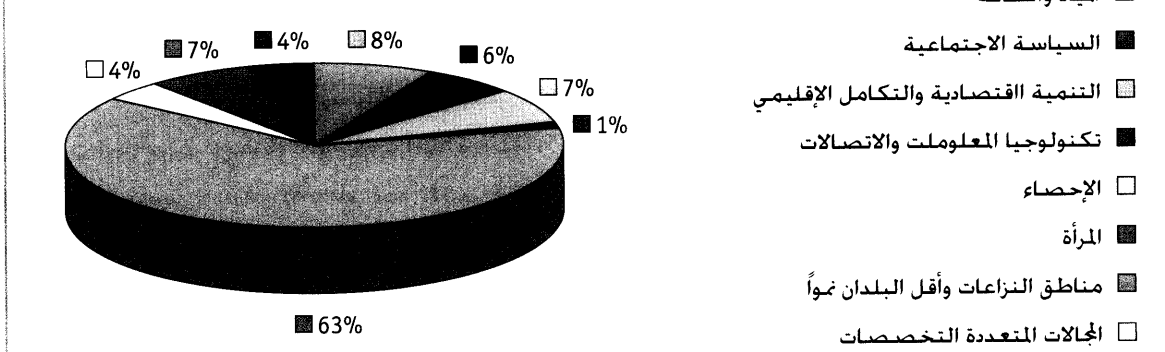

ويتيح الشكل ٣ إجراء مقارنة بين مجموع المساهمات ومجموع النفقات لعام ٢٠٠٦. والجدير بالذكر أن المساهمات ترد أحياناً لتنفق على مشاريع مستقبلية.

(×) يقصد بالمشاريع المتعددة التخصصات المشاريع التي تشمل أكثر من أولوية أو أكثر من مجال من المجالات العامة.

الشكل ٣ (أ) المساهمات المالية[*] والنفقات على مشاريع التعاون الفني حسب المصدر

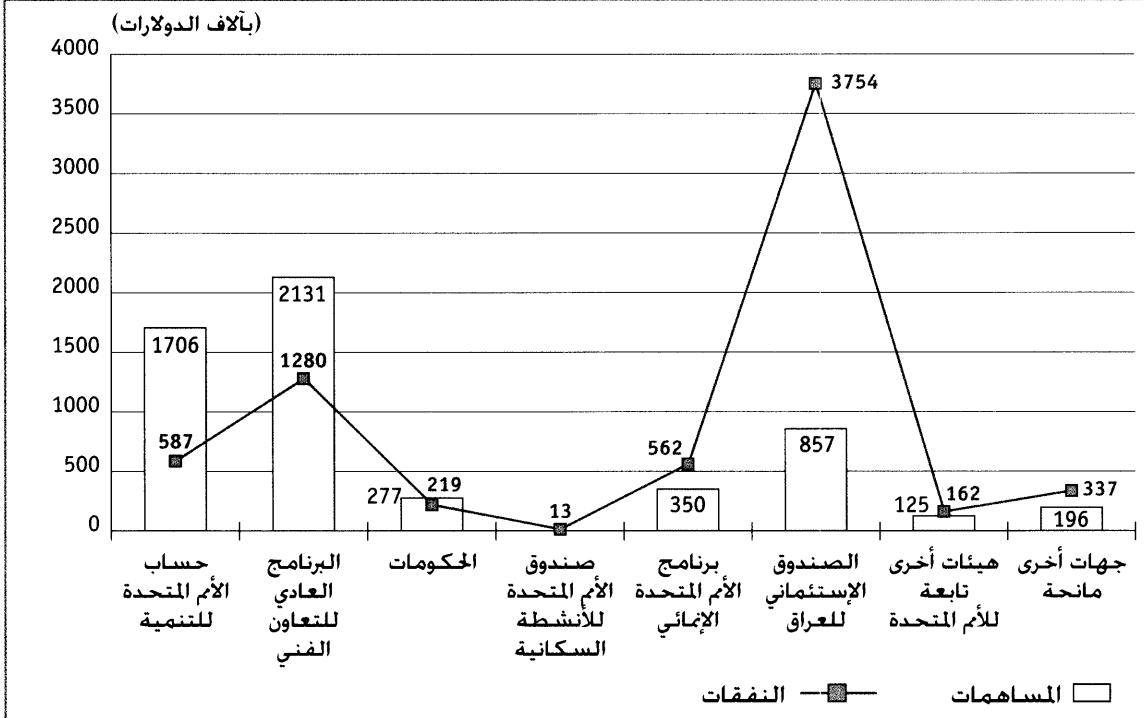

الشكل ٣ (ب) المساهمات المالية والنفقات على مشاريع التعاون الفني لعامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ حسب المصدر

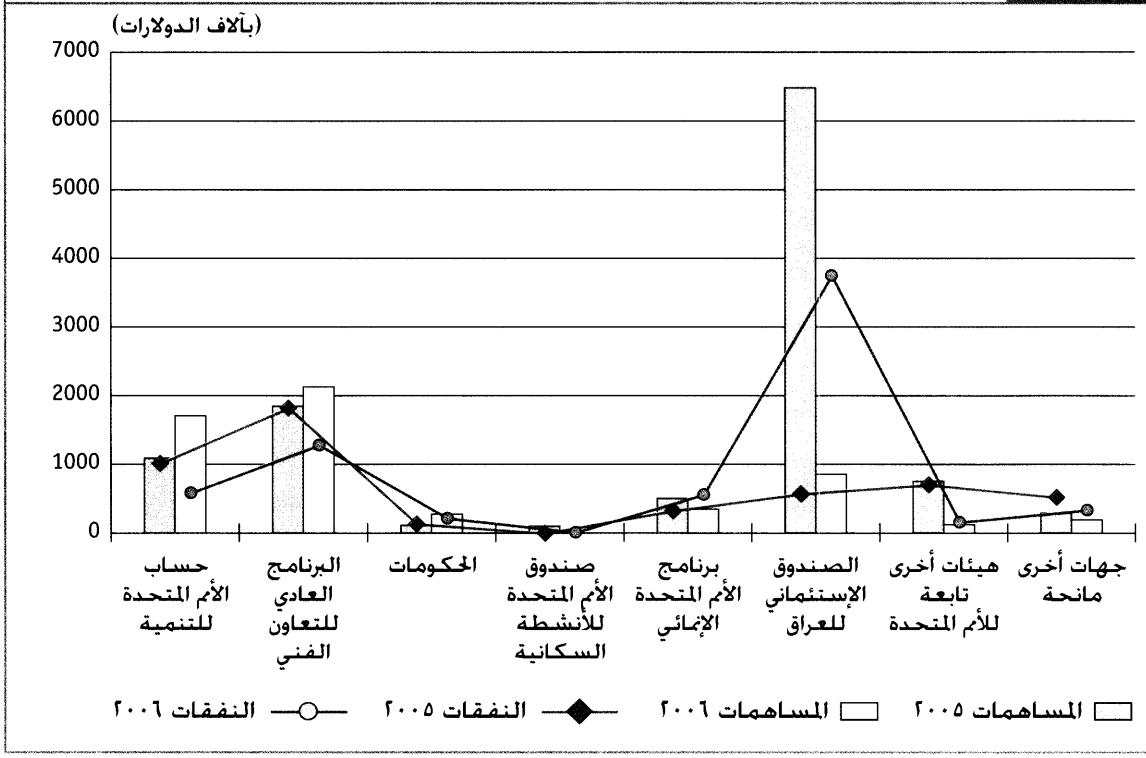

(*) تحول المساهمات المالية من الصندوق الاستئماني للعراق التابع لحساب الأمم المتحدة للتنمية إلى حساب الإسكوا فور التوقيع على الاتفاق المتصل بالمشروع وتستخدم الإسكوا هذه المساهمات للاتفاق تدريجياً على المشروع حتى إنجازه.

المشاريع الجارية والمنجزة والمقبلة لعام ٢٠٠٦

تهدف استراتيجية الإسكوا للتعاون الفني إلى تعزيز خدمات التعاون الفني على الصعيد الإقليمي وتعميق تماسك الأنشطة الإنمائية وترابطها. وعملاً بهذه الاستراتيجية، واصلت الإسكوا ترشيد خدمات التعاون الفني والتوجه نحو تقليل عدد المشاريع وتوسيع نطاقها وتعزيز أثرها (انظر الشكل ٤). ولهذه الغاية، انخفض عدد المشاريع الجارية من ٦٤ مشروعاً في عام ٢٠٠٤ إلى ٥٦ مشروعاً في عام ٢٠٠٥، ثم إلى ٤٦ مشروعاً في عام ٢٠٠٦ (انظر الشكل ٥).

الشكل ٤ توزيع مجموع المشاريع لعام ٢٠٠٦

الشكل ٥ عدد المشاريع الجارية، ٢٠٠٤-٢٠٠٦

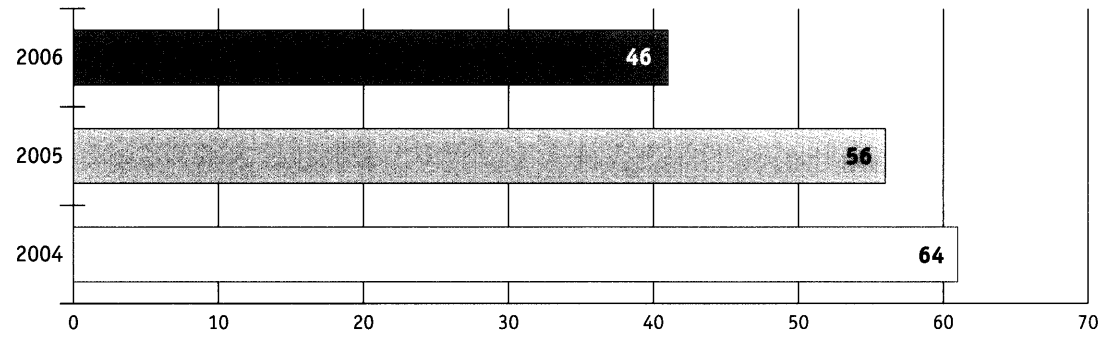

ويبين الشكل ٦ المشاريع الجارية لعام ٢٠٠٦ حسب الحجم، حيث لا تتجاوز ميزانية المشاريع الصغيرة ٢٠ ٠٠٠ دولار، وتتراوح ميزانية المشاريع المتوسطة بين ٢٠ ٠٠٠ و١٠٠ ٠٠٠ دولار، وتبلغ ميزانية المشاريع الكبيرة ١٠٠ ٠٠٠ دولار وأكثر. وفي عام ٢٠٠٦، كان عدد المشاريع التي تنفذها الإسكوا ٤٦ مشروعاً، منها ٩ مشاريع صغيرة (أي ٢٠ في المائة من المجموع)، و١٣ مشروعاً متوسطاً (أي ٢٨ في المائة من المجموع)، و٢٤ مشروعاً كبيراً (أي ٥٢ في المائة من المجموع). وبلغت حصة المشاريع الكبيرة ٩٥ في المائة من الميزانية الإجمالية (١٦,٨ من ملايين الدولارات)، وبلغت حصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ٥ في المائة من الميزانية الإجمالية (انظر الشكل ٧).

الشكل ٦ المشاريع الجارية لعام ٢٠٠٦ حسب الحجم

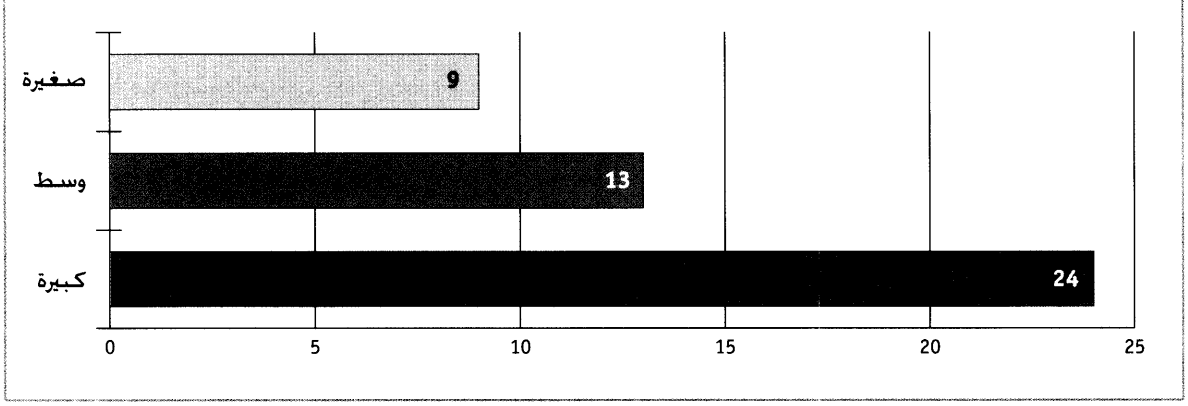

الشكل ٧ المشاريع الجارية لعام ٢٠٠٦ حسب الميزانية (بآلاف الدولارات)

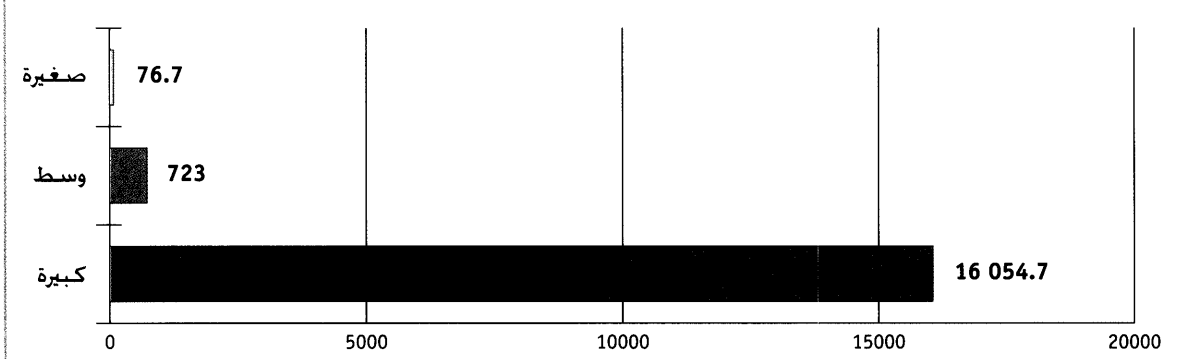

وفي عام ٢٠٠٦، أنجز تمويل أو تنفيذ ٢٨ مشروعاً، منها ٧ مشاريع صغيرة، و١٦ مشروعاً متوسطاً، و٥ مشاريع كبيرة. وقاربت الميزانية الإجمالية لهذه المشاريع ٢ مليون دولار. ويبلغ عدد المشاريع المقبلة ٤١ مشروعاً وتتوفر تفاصيل عنها على الموقع التالي: www.escwa.org.lb/divisions/pptcd.asp

	النفقات بالدولار
مجموعة عبد اللطيف جميل	**70,615**
تفعيل أعمال الرعاية الاجتماعية في المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة في المملكة العربية السعودية	2,352
تمكين المرأة السعودية من الانضمام إلى سوق العمل من خلال تدريب المدربين المهنيين	68,263
صندوق الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية	**27,744**
تدريب المدربين والعاملين في تنمية المجتمع المحلي في اليمن	27,744
الغرفة العربية للتجارة	3,065
المنتدى الثالث لمجتمع الأعمال العرب واتفاقات منظمة التجارة العالمية	3,065
صندوق الإسكوا الاستئماني	**110,434**
الإسكوا تتجه نحو الشباب العربي: حفل موسيقي لنجوم ستار أكاديمي	35,000
بحث إنشاء مركز الأمم المتحدة للغة العربية	17,400
تقييم الحاجات في مجال بناء قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية في منطقة الإسكوا	11,314
دراسة جدوى أولية حول إنشاء مركز للتكنولوجيا في الإسكوا	25,500
الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي في اليمن	21,220
الاتحاد الدولي للسيارات	**314**
ورشة عمل حول تطبيق الممارسات الجيدة للسلامة على الطرق	314
حكومة عُمان	**25,516**
التحضير للبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن في منطقة الإسكوا لدورة ٢٠١٠	25,516
حكومة قطر	**80,446**
برنامج التعاون في تحقيق كفاءة الطاقة في قطاع الكهرباء القطري	80,446
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	**49,054**
التدريب على المهارات الإدارية لموظفي البلديات والموظفين الحكوميين في البصرة وإربيل	49,054
منظمة العمل الدولية	**63,498**
طباعة النسخة العربية من دليل منظمة العمل الدولية لإحصاءات العمالة والبطالة والعمالة الناقصة	830
مبادرة إقليمية لاستعمال التكنولوجيات الجديدة في تخفيف حدة الفقر	4,655
خلق فرص العمل وتوليد الدخل من خلال تنمية الصناعات الزراعية الصغيرة والمتناهية الصغر في جنوب لبنان	53,589
فيلم فيديو حول مشروع الإسكوا ومنظمة العمل الدولية في جنوب لبنان	4,424
الصندوق الاستئماني للعراق	**3,753,676**
تطوير إحصاءات الجنسين في العراق	77,135
أكاديميات تكنولوجيا الشبكات في العراق	70,331
أكاديميات تكنولوجيا الشبكات في العراق (المرحلة الثانية)	1,852,195
مشروع المجتمعات الذكية في العراق	1,754,015

	النفقات بالدولار
المساهمات المشتركة	**269,573**
تقرير الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٥	14,751
برنامج المقارنات الدولية في غربي آسيا	159,851
متابعة المؤتمر العربي الإقليمي لإعادة التأهيل الاقتصادي والاجتماعي للأرض الفلسطينية المحتلة	2,558
تحسين إحصاءات الهجرة الدولية في منطقة الإسكوا	7,589
التعاون الفني في تنمية المجتمع المحلي في لبنان	31,909
تنظيم حملتين إقليميتين حول الحيازة الآمنة والإدارة الجيدة	3,120
نشر خدمات الطاقة المتجددة في القرى الريفية في بلدان الإسكوا	2,000
تحضير البلدان العربية للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية	5,679
تعزيز الخبرة والتشبيك للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت	30,285
مؤسسة الصفدي	**4,000**
الأمن والسلم في المنطقة العربية	4,000
مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية	**5,500**
دراسة عن تسهيل التجارة والنقل في المنطقة	5,500
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	**561,903**
المعرفة الإحصائية وبناء القدرات لمشروع رصد الأهداف الإنمائية للألفية على صعيد البلدان	85,792
التدريب الإداري لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في العراق	506
التدريب على المهارات الإدارية لوزارة البلديات والأشغال العامة	361,513
التدريب على المهارات الإدارية لوزارتي العدل وحقوق الإنسان في العراق	103,718
مساعدة الإسكوا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجمهورية العربية السورية في مجال اتفاقات منظمة التجارة العالمية والانضمام إلى المنظمة	10,374
صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية	**13,139**
دمج التحول الديمغرافي في التخطيط الإنمائي في المنطقة العربية	13,139
جامعة كمبانيا	**2,720**
متابعة منتدى بناء القدرات من خلال نقل التكنولوجيا والتشبيك	2,720
جامعة مانشستر	**18,448**
تقييم أثر الاستدامة لمنطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية	18,448
المجموع	**5,047,815**

	النفقات بالدولار
مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية التي نفذتها الإسكوا	**587,399**
تطوير إحصاءات التجارة الدولية بالبضائع والتجارة الإلكترونية في البلدان الأعضاء في الإسكوا	13,306
بناء القدرات لتحقيق الاستدامة في استخدام وإدارة وحماية المياه الجوفية المشتركة دولياً في منطقة المتوسط	98,716
استخدام التكنولوجيا الجديدة في خلق فرص العمل وتخفيف حدة الفقر في البلدان الأعضاء في الإسكوا	143,688
بناء شبكات المعرفة من خلال إتاحة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجتمعات المحرومة	61,417
بناء القدرات لتطوير الوصلات الأقاليمية للنقل البري والبري- البحري	270,272
المجموع	**587,399**